

أ.د/ أحمد عارف حجازي

الأسماء الستة

دراسة مقارنة
على ضوء اللسانيات السامية

عروة
دار
النشر والتوزيع

49
A
2

الأسماء الستة

المؤلف

أ.د.

أحمد عارف حجازي

دار
النشر والتوزيع

دار
النشر والتوزيع

اسم الكتاب : الأسماء الستة
اسم المؤلف : أ.د / أحمد عارف حجازي

الموزع	الناشر
دار العلوم للنشر والتوزيع	دار فرحة للنشر والتوزيع
29 شارع 9 ثكنات المعادي	28 شارع عدنان المالكى – المنيا
ت: 01226122800	ت: 01003182615
01226122212	
البريد الإلكتروني:	البريد الإلكتروني:
daralaloom@hotmail.com	+ Dar_farha_2020@yahoo.com
الموقع الإلكتروني:	الطبعة الأولى: 2009
www.dareloloom.com	الطبعة الثانية: يناير 2013
	رقم الإيداع: 2009/10125
	الترقيم الدولي:
	978/977/474/0008

أ.د/ أحمد عارف حجازى عبد العليم

الأسماء السنة دراسة مقارنة على ضوء اللغات السامية

الناشر

دار فرجة للنشر والتوزيع

٢٠٠٩

الإهداء

**إلى أولادي
وأخوتي الستة ♦♦**

مقدمة

هذا كتاب كتبه منذ بضعة عشر عاماً ، وكان سادس خمس كتب؛ جاد الله تعالى بها
في بلد حبيب إلى قلبي ، أثناء إعارتي فيه .

حيث تعوضت عن كل بمشبهه فما وجدت - كما قال أبو العلاء المعري - لأيام الصبا
عوضاً ، فشرعت في استقراء ما وقعت عليه عيناى من كتب التراث ، وما اقتنيته منها ، ثم
عدت إلى الوطن الحبيب فشغلنا أموالنا وأهلونا ، وأختبأت الكتب بين الرفوف ، ثم من الله
تعالى علينا فتذكرت ما أنسيته ، وأعلنت ما أخفيته ، فأعدت الكتاب كما هو ، دون تغيير أو
تبديل ؛ ليستقبله من شاء الله ناقدًا وقارئاً .

والله سبحانه أسأل أن ينفع به ، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم

أحمد عارف حجازى

مدينة ٦ أكتوبر

٢٠٠٨ / ٣ / ١٢

مقدمة الطبعة الأولى

إذا كانت اللغة العربية هي إحدى اللغات السامية، فإنه لا يمكن سبر أغوار هذه اللغة بتناول ظواهرها ودراستها بمفردها، بل لابد من النظر في أخواتها الساميات الأخرى، وبخاصة الحبشية والسريانية والعبرية، وعندئذ تكون الدراسة جامعة؛ تدرس الظاهرة الواحدة في اللغة الواحدة، مقارنة بمثيلاتها في أخواتها الأخرى معها في أسرة واحدة.

وفي تراثنا اللغوي العربي قضايا وظواهر كثيرة، عالجهما لغويو العربية القدماء بالنظر في اللغة العربية وحدها دون الاستعانة بأخواتها الساميات، فجاءت أدلتهم ونتائجهم - في غالبها - مجرد تخمين أو ترجيح ينقصه الدليل اللغوي العلمي.

وهذا الكتاب محاولة لاستقراء آراء لغويي العربية، في إحدى الظواهر اللغوية التي عالجوها دون النظر إلى اللغات السامية فاختلفت آراؤهم وتشعبت أحكامهم، وجاءت - في غالبها - لا تدل على واقع لغوي منطوق أو مكتوب، بقدر ما جاءت فلسفة لغوية وترفاً فكرياً.

وهذه الظاهرة هي ما أطلق عليه لغويو العربية القدماء مصطلح (الأسماء الستة)، حيث تناولت هذه الظاهرة في بابين، مسبوقين بتمهيد عن المناهج اللغوية بإيجاز شديد؛ ليبين موقع المنهج المقارن بين بقية المناهج اللغوية، ومدى الإفادة منه في تحليل بعض ظواهر العربية.

أما الباب الأول فقد تكلم عن الأسماء الستة من وجهة نظر اللغويين القدماء، وجاء في أربعة فصول.

الفصل الأول ناقش الأسماء الستة من الناحية الدلالية المعجمية Lexicology Semantic، حيث يبحث في اشتقاقها، والصيغ الصرفية المأخوذة منها، والتي تشترك معها في الجذر نفسه.

وعرض الفصل الثاني لإعراب هذه الأسماء، وذلك من خلال الحروف أو الحركات الطويلة Long Vowels حالة الإضافة والتكبير والإفراد، وإعرابها

بالحركات القصيرة Short Vowels ، وبقائها على حالة واحدة ، تشابه فيها الاسم المقصور، أى بحركات قصيرة مقدرة .

وشرح الفصل الثالث فلسفة إعراب هذه الأسماء عند الإضافة ، أى الحالة الأولى من حالات الإعراب السابقة ، وقد أوردت اثني عشر رأياً فى ذلك.

وتعرضت فى الفصل الرابع لبعض الكلمات المشابهة للأسماء الستة ؛ من حيث الإعراب ، وتكوينها من فونيمين صامتين ، واختلاف اللغويين القدامى فى أوزانها واشتقاقها .

وأما الباب الثانى فقد ناقش الأسماء الستة ، فى ضوء اللغات السامية وبخاصة العبرية والحبشية والسريانية ، وذلك فى ثلاثة فصول:

الأول اهتم ببيان جذورها Roots ، فى اللغة السامية الأم — إن استطعت — وبيان المقابل لها فى هذه اللغات ، وبالتالي بيان وهن آراء اللغويين القدامى فى ذلك.

الثانى : عالج الأسماء الشبيهة بهذه الأسماء الستة من وجهة النظر المقارنة أيضاً بين العربية والساميات ؛ لتحديد الجذر ومعرفة الاشتقاق .

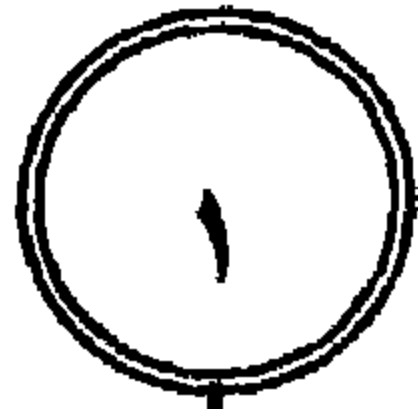
الثالث : بين بعض القصور فى الدرس اللغوي العربي القديم ، الذى نتج عن عدم التعرض للساميات ، رغم معرفة بعضهم إياها أو واحدة منها ، وهو لا يبخس هؤلاء اللغويين القدماء حقهم ، بل يعرض لبعض ما وصلوا إلى كنهه ومجئ ذلك مطابقاً لما رآه البحث اللغوي المقارن .

وأرجو بهذا أن أكون قد استطعت أن أحل مشكلة غامضة من بعض مشاكل الدرس اللغوي العربي — وما أكثرها — فى ضوء المنهج المقارن.

فإن أك أصبت فهذا مبلغ رجائي ، وإن تكن الأخرى فحسبي أني اجتهدت . والله هو الهادي إلى سواء السبيل فى العلم والعمل.

د. أحمد عارف حجازي

منسافيس فى ١٩/٠١/١٩٩٤م



الباب الأول
الأسماء الستة في التراث
اللغوي العرب

تمهيد

هناك عدة مناهج Methods لدراسة اللغة ، متمثلة في ذلك النشاط البشري الصوتي الذي يعبر عن الأفكار والمعاني والعواطف ، وينقلها للآخرين في مجتمع معين ، وهي متعددة منها ما عرف قديماً ، ومنها ما بدأ حديثاً .

ولعل أقدم منهج لغوي هو المنهج الوصفي Descriptive Method الذي يدرس اللغة لذاتها ومن أجل ذاتها ، دون تفضيل صيغة على أخرى أو استخدام لغوي على آخر ، حيث وجدت بذوره عند بعض نحاة الهند مثل بانيني Panini ، كما وجدت كذلك عند سيبويه (ت ١٨٠هـ) (١) .

وقد استقر هذا المنهج على يد دي سوسير F.De Saussure (ت ١٩١٣م) ، وهناك مناهج أخرى غير هذا المنهج ، منها:

— المنهج المعياري Normative Method

— المنهج التاريخي Historical Method

— المنهج التطبيقي Applied Method

— المنهج التقابلي Contrastive Method

— المنهج النفسي Sycologycal Method

— المنهج الاجتماعي Sociologycal Method

— المنهج المقارن Comparative Method

— المنهج التوليدي التحويلي

Transformational Genrative Method

— منهج القوالب Tagmemac Method

(١) انظر : ٥/٩٤٨ - Encyclopeadia Britanica

- Mario Pei, Glossary of Linguistic Terminology . p.p

. ٤٥,٥٥,٦٥,٧٨,١١٥,١٤٩١٥٠ .

- المنهج البيولوجي Bayological Method^(١) .

وقد اعتمد لغويو العرب القدامى اعتماداً كبيراً على المنهج المعياري حيث درسوا اللغة العربية من خلال القرآن الكريم، الذي يمثل المستوى المعياري والمثل الأعلى؛ لتقويم ما سواه وتقييمه؛ من الكلام العربي المنتثر الفصيح ونصوص الشعر العربي الجاهلي والإسلامي، بل كل ما ورد من نصوص فصحي في كتب الأدب واللغة والحديث الشريف .

وابتعدوا ابتعاداً كلياً عن المنهج المقارن، رغم معرفة بعضهم لغة سامية أو أكثر، وذلك لأنهم سموا بالعربية عن أي لغة أخرى وقدموها^(٢)

ولابد للباحث في أي لغة من الاطلاع على أخواتها من اللغات التي تشترك معها في أسرة لغوية واحدة، إذ إن "معرفة تاريخ لغة من اللغات غير ممكنة، إن درست وهي منعزلة عن غيرها من اللغات التي تقرب منها، وإن تاريخ لغة لا صلة لها بغيرها، أو لا تعرف فيها هذه الصلة غير ممكن درسه لنعرف المراحل التي مرت بها تلك اللغة"^(٣) .

ويهتم المنهج المقارن بدراسة اللغة مقارناً ظواهرها بما يوجد في أخواتها اللغات من أسرة واحدة، وذلك على المستويات اللغوية الأربعة؛ الصوت الصرف والتركيب والدلالة، وهو منهج حديث نسبياً إذ لم يكتشف إلا في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي ١٧٨٦م على يد اللغوي الألماني ولیم جونز Sir William Jones^(٤) .

(١) انظر : دراسات في علم اللغة ٣٣ ، ٣٤ وعلم اللغة العربية ٢٤ . والمدخل إلى علم اللغة ٤ وفي طريق علم اللغة الحديث ٦٠ ، ٦١ .

(٢) انظر كتابنا : اللغات السامية ٤ وما بعدها .

(٣) فقه اللغة المقارن ١٩٢ .

- Encyclopeadia Britanica ;

(٤) انظر : ٣/٢٠٢

- O, Jespersen ; Language ; p . ٣٣، ٣٤

- D.Crystal ; Linguistics ; p . ١٤٧

والناظر فى اللغة العربية يرى كثيراً من الظواهر اللغوية التى لا تستكمل معالجتها فهماً وتحليلاً واستنتاجاً ، إلا بالنظر إلى مثيلاتها فى اللغات السامية التى تشترك جميعاً مع العربية فى أسرة واحدة .

وهو ما لم يفتن إليه لغويو العربية القدماء ففاتهم نتيجة لهذا علم كثير^(١) . وهم — على اختلاف مدارسهم — لم يغنوا باللغات السامية ، ولم يدرسوا العربية على أساس من (الموازنة)^(٢) بينها وبين الساميات^(٣) .

ومن هنا وجدنا "أن أكثر ضلالات النحويين واللغويين القدماء نشأ من جهلهم باللغات السامية ، على أن بعضها كان شائع الاستعمال فى زمانهم"^(٤)

ولم يلتفت إلى العربية — فى ضوء اللغات السامية — فى العصر الحديث إلا بعض المستشرقين ، وبخاصة الألمان منهم ، وعلى رأسهم برجشتراسر وبروكلمان ثم تبعهم اللغويون العرب المحدثون وبخاصة فى مصر^(٥) .

وقد رصدوا كثيراً من الظواهر اللغوية ، التى ردها إلى أصولها السامية ، بالمقارنة باللغات السامية، كالحبشية والسريانية والعبرية . وبغير تلك المقارنة يكون البحث قاصراً ، والنتائج غير مرضية .

- R.H.Robins; Ashort History ; pp. ١٦٤ — ١٦٧ .

(١) انظر : فقه اللغة المقارن ٧٩ .

(٢) هكذا فى الأصل ، ولعل الصحيح (المقارنة) .

(٣) مدرسة الكوفة ٣٦٦ .

(٤) التطور النحوي ٥٢ .

(٥) أعددت قائمة بأهم هؤلاء الباحثين ، انظر كتابنا : العربية واللغات السامية ٢١ ، ٢٢ .

الفصل الأول

التعريف - الدلالة - الاشتقاق

التعريف

لم يُعرف لغويو العربية القدامى الأسماء الستة إلا قليلاً منهم ، فسيبويه (ت: ١٨ هـ) لم يعرفها ولم يجمعها في مكان واحد أو باب واحد في كتابه ، بل جاءت مفرقة فيه^(١) وكذلك فعل المبرد (ت: ٢٨٥ هـ) ، حين اكتفى بوصفها فقط^(٢) وابن مالك (ت: ٧٦٢ هـ) اكتفى بوصفها أيضاً حين قال : —

ارفع بواو وانصب بالالف

واجرر بياء ما من الأسماء أصف

من ذاك ذو إن صحبة أبانا

والقم حيث الميم عنه بانا

أب أخ كـ ذاك وهن

والنقص في هذا الأخير أحسن^(٣) .

أما السيوطي (ت: ٩١١ هـ) ، فقد عرفها بقوله :

"هي ما أضيف لغير الياء مفرداً كبيراً، من أب وأخ وحـم وفي بلا ميم وذي كصاحب وهن"^(٤) .

ومن تعريف السيوطي لها نجد أنها ستة أسماء مفردة كبيرة ، هي (أب وأخ وحـم وذو وفو وهن) ، وقد اشترط في (فو) خلوه من الميم ، وفي (ذو) دلالتـه على المصاحبة ، وهو مع هذا تعريف ناقص ، إذ لم يبين إعرابها وتركيب بنيتها وتركيبها في الجملة .

(١) انظر : الكتاب ٤٣٠/١ ، ٧٥/٢ ، ٤١٥ ، ١٣ ، ٢٦ — ٢٦٣ ، ٢٨٥

(٢) انظر : المقتضب ٣٧٥/١ .

(٣) الألفية .

(٤) همع الهوامع ٣٨/١ وانظر : شرح المفصل ٥١/١ وشرح شذور الذهب ٤٠ .

ويمكن أن نعرف هذه الأسماء بأنها :

"ستة أسماء عربية ، تختلف فى بنيتها وإعرابها عن سائر الأسماء فى اللغة العربية ، منها أربعة ثنائية الجذر هي (أب - أخ - حم - هن) ، واثنان أحاديا الجذر هما (ذو - فو) ، وتعرب بعلامات إعراب فرعية ، هي الواو رفعا، والألف نصبا ، والياء جرأ ، ولها شروط لابد منها كي تعرب بهذه العلامات" .

أما سبب اختيار اللغويين العرب ، لهذه الأسماء دون غيرها وإطلاق اسم (الأسماء الستة) عليها ، فيقول فيه ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) :

"وإنما اختاروا هذه الأسماء بخلاف نحو (غد) ؛ لمشابتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتاً أخرى ؛ كالأخ للأخ ، والأب للابن ، وخصوا ذلك بحال الإضافة ؛ ليظهر ذلك اللازم فتقوى المشابهة ، وخصوا هذه الأسماء من بين الأسماء المفردة المشابهة للمثنى ؛ وعين الآخر حرف علة، يصلح أن يقوم مقام الحركات، فاستراحوا من كلفة اجتلاب حروف أجنبية ، مع أن اللام فى أربعة منها كأنها مجلوبة للإعراب فقط ؛ لكونها محذوفة قبل ، نسياً منسياً ، فهي إذن كالحركات المجتلبة للإعراب" (١) .

فهو يرى أن الاختصار على هذه الستة له سبب ، وهو مشابهة المثنى فى دلالاته ، ولذلك تضاف دائماً ، حتى تعرب بالحروف ، وكذلك للتجانس Harmony بين أواخرها وحركات الإعراب الأصلية ، ويظهر من كلامه تعريضه بالأصل الثنائي ؛ حين رأى أن اللام فى أربعة منها محذوفة وصارت نسياً منسياً .

وأرى أن سبب اختيار هذه الأسماء دون غيرها، يبينه التعريف الذى اقترحته؛ حيث تختلف إعراباً وبنية وتركيباً فى الجملة عن غيرها من الأسماء ، أما الأسماء المشابهة لها ، مثل (دم - يد) ، فسوف نعرض لها فى حينها (٢) .

(١) الكافية ٢٨/١ .

(٢) انظر : هذا الكتاب .

الدلالة والاشتقاق

أب :

الأب هو الوالد ، والعم ، وأبو المرأة زوجها، وأصله (أَبَوَ) بالتحريك ، والنسبة إليه أبوى، ويثنى على (أبوان) ، ويجمع على (آباء وأبوا وأبوه) وقد يجمع جمع سلامة على (أبون وأبين) ^(١) ، وبها قرئ في القرآن الكريم ؛ في قوله تعالى (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك إبراهيم وإسماعيل وإسحق إلهاً واحداً) ^(٢) . حيث قرئت كلمة (آباك) (أبيك) على أنها جمع مذكر سالم محذوف النون لإضافته إلى ضمير المخاطب ^(٣) .

ووردت صيغة هذا الجمع أيضاً في قول ابن واصل :

فلما تعرفن أصواتنا . . . بكن وفديننا بالأيينا ^(٤) .

وليس لكلمة (أب) مؤنث من جذره ، بل من جذر آخر هو (أ-م-م) .

والأبوان هما الأب والأم ، بتغليب المذكر على المؤنث ، ويصغر (أب) بصيغة (أبي) .

والفعل من (أب) هو أبيت ، ومنه قول العرب : ما كنت أباً ، ولقد أبوت أبوة ، وما كنت أباً ، ولقد أبيت ^(١) .

(١) انظر : لسان العرب (أبا) ١٢ - ١٤ والصحاح ٢٢٦٠/٦ والمخصص ١٤٨/٣ ومجالس العلماء ٢٥١ .

(٢) سورة البقرة ١٣٣/٢ .

(٣) قرأ (أبيك) ابن عباس والحسن وابن يعمر والحجري وأبو رجاء ، ولهذه القراءة توجيهان أحدهما الإفراد وإرادة إبراهيم وحده ، والثاني الجمع مذكراً سالماً ، انظر : تفسير القرطبي ١٣٨/٢ ، والبحر المحيط ٤٠٢/١ .

(٤) البيت من المتقارب وهو موجود في اللسان ١٢/١ والصحاح ٢٢٦٠/٦ والبحر المحيط ٤٠٢/١ والكتاب ٤٠٦/٣ والخصائص ٣٤٦/١ والمقتضب ١٧٢/٢ وخزانة الألب ٤٧٤/٤ ، ٤٧٥ وشرح المفصل ٣٧/٣ .

وتستخدم كلمة (أب) فى تراكيب معينة (تعبيرات اصطلاحية) للدعاء ، ومن ذلك :

بأبى أنت) ، و(بأبى هو) ، وقد يجمع معه لفظ (أم) ، فيصير (قبأبى وأمى)، ومنه الحديث الشريف (قبأبى وأمى هو ما كهرنى) (١)

— (لا أبالك)، وهى تحمل دلالة التعبير السابق نفسها (٢) .

وهناك خمس صيغ لهجية للفظ (أب) هي :

— (أب) ab محذوف اللام دائماً فى كل حالاته الإعرابية ، ومواقفه الوظيفية، مثل (يد) .

— (أبا) aba مقصور دائماً ، مثل (عصى) .

— (أبّ) abb مشدد الباء دائماً .

— (أبت) abat وهى خاصة بالنداء فقط ، ويوقف عليها بالهاء (يا أبة) إلا فى القرآن الكريم؛ حيث تثبت التاء وصلاً ووقفاً، ومن ذلك قول الله تعالى:

(إذ قال يوسف لأبيه يا أبت إني رأيت أحد عشر كوكباً والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين) (٣) .

وقيل إن التاء عوض عن ياء المتكلم (يا أبى— يا أبت)

ويجوز فى التاء فتحها وكسرها ، (يا أبت ، يا أبت) (٤) ، وبهما قرئ فى الآية السابقة (١) وتطويل كلتا الحركتين (يا أبتى — يا أبتا) وقرئ بالأخيرة شنوذاً (٢) وأجاز الفراء (يا أبت) (٣) .

(١) انظر : لسان العرب ١٣/١ ، والصحاح ٢٢٦٠/٦ ، والمخصص ١٤٨/٣ .

(٢) صحيح مسلم (كتاب المساجد) ٢٠/٥ ونصه كاملاً فى كتابنا : القراءات القرآنية فى أساس البلاغة هامش (٤) فى صفحة ٦٥ .

(٣) انظر : لسان العرب ١٣/١ ، والصحاح ٢٢٦١/٦ .

(٤) سورة يوسف ٤/١٢ .

(٥) انظر : المخصص ١٤٨/٣ وشرح قطر الندى ٢٠٦ ، ٢٠٧ .

أخ :

لم تتكلم المعاجم عن تعريف هذه الكلمة ، بل اكتفت بقولها (معروف) ، ثم أوردت استخداماته واشتقاقاته ، ومع ذلك يمكن تعريفه بأنه هو من اشترك مع غيره في الوالدين أحدهما أو كليهما أو الصحبة أو بعض الصفات .

وسمى الأخ لأنه يقصد قصد أخيه ، وأصله من الفعل (وخي) أى قصد ، ثم قلبت الواو همزة أى : وخی . أخي .

هذا هو قول ابن منظور المصري (ت ٧١١هـ) . ، لكنه لم يدل على رأيه هذا ، بل اعتمد على دلالة الفعل (وخي) والعلاقة بين لفظ (أخ) و يواخيه .

وهو ليس دليلاً علمياً ، إذ لم يقل بذلك غيره من اللغويين ، ناهيك عن اختلاف الدلالة بين الفعل (وخي) والفعل (أخي) ، حيث يدل الأول على القصد ويدل الثاني على الصحبة والاتفاق .

وليس هذا فقط هو أصل كلمة (أخ) ، بل إن الخليل بن أحمد (ت ١٧٠هـ) يرى أن تأسيسه وأصله (جذره) هو (أخو) على وزن (فَعَلَ) بالتحريك ، فاستثقلوا هذه الحركات فألقوا الواو^(٤) . على حين يرى الفراء (ت ٢٠٧هـ) أن الأخ ساكن العين في الأصل (أخو)^(٥) .

ويعارض ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) رأى الفراء، وذلك لقلّة وجود لفظ (آخان) جمع (أخ)، حيث يجمع (فَعَلَ) على (أفعال)^(٦) .

(١) قرأ بفتح التاء ابن عامر وأبو جعفر والأعرج والباقون بكسرها — انظر : البحر المحيط ٢٧٩/٥ وتفسير القرطبي ١٢١/٩ .

(٢) انظر : شرح قطر الندى ٢٠٧ ولم أجد ذلك في كتب القراءات أو التفاسير .

(٣) انظر : تفسير القرطبي ١٢١/٩ .

(٤) انظر : المرجع نفسه ٣١/١ ، والصحاح ٢٢٦٤/٦ والمقتضب ٣٦٤/١ ومجالس العلماء ٢٥١ .

(٥) انظر : الكافية ٢٩٨/١ .

(٦) انظر : المرجع نفسه ٢٩٨/١ .

وهذا الاختلاف فى جذر أخ سببه وجوده على صورة ثنائية (أخ) ، مع زيادة علامات الإعراب (و - ا - ي) .

وإذا كان أول كلمة (أخ) همزة فإن المبرد (ت ٢٨٥هـ) يعلل وجود هذا الصوت متحركاً بأنه لو كان ساكناً لدخلت "ألف الوصل" وهي همزة ، على الهمزة التي فى أولها ، كما فعلوا فى الابن والاسم اللذين بنيا على سكون أوائلهما فدخلتها ألف الوصل^(١).

ويثنى لفظ (أخ) على (أخوان)^(٢) ، والنسبة إليه (أخوى)^(٣) ، ويجمع على (إخوان وإخوة) ، وقد رأى أبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ) أن صيغة (إخوة) تستخدم فى النسب على حين تستخدم صيغة (إخوان) فى الصداقة ، وهو رأى معظم البصريين^(٤) .

ولكن ابن دريد (ت ٣٣٠هـ) خطأ رأيهم هذا ، مستشهداً بقوله تعالى : ((إنما المؤمنون إخوة)^(٥) حيث إن المقصود هنا هو إخوة الإيمان والصحبة والصداقة وليس النسب^(٦) .

وقد يجمع أخ جمع سلامة على (أخون - أخين) ، كما فى قول الشاعر :

فقلنا يا اسلموا إنا أخوكم ..

فقد برئت من الإحن الصدور^(١) .

(١) المقتضب ٣٦٢/١ وانظر : لسان العرب ٣٢/١ .

(٢) رأى ابن منظور أن ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) أنكر صيغة (أخوان) بسكون الخاء ، لسان العرب ٣١/١ ، ولم أجد ذلك فى المخصص ، انظر ١٤٨/٣ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٢٨٨/١ .

(٤) انظر : لسان العرب ٣١/١ والصحاح ٢٢٦٤/٦ .

(٥) سورة الحجرات ١٠/٤٩ .

(٦) انظر : جمهرة اللغة ١٥/١ وتفسير القرطبي ٣٢٢/١٦ ، ٣٢٣ وتفسير الطبري ٨٢/٢٦ والبحر المحيط ١١٢/٨ .

ويؤنث لفظ (أخ) على (أخت) وهو مؤنث سماعي غير قياسي ن ويربط الجوهري (ت ٣١١هـ) بين ضم الهمزة وما رآه اللغويون العرب من حرف ثالث محذوف وهو الواو فيرى أن هذا الضم وجد "ليدل على أن الذهاب منه واو ، وصح ذلك فيها دون الأخ ؛ لأجل التاء التي تثبت في الوصل والوقف كالاسم الثلاثي" (٢) . وكأنه يرى أن القياس هو أخ — أخت ، ولما كان أصل (أخ) عندهم هو (أخو) ، فإن حذف الواو لابد من دليل عليه ، وهو ضم الهمزة ، فصارت (أخت) ، ومع ذلك فلم يصرح الجوهري بأن التاء للتأنيث أو بدل من الواو المحذوفة .

أما سيبويه فقد رأى أن هذه التاء بدل من الواو ، وأن صيغة (أخت) على غير بناء المذكر ، ووزنها (فَعْلَة) ، ثم نقلت إلى وزن (فُعْل) وألحقت بها التاء بدلاً من لامها ، وهي ليست علامة تأنيث؛ لسكون ما قبلها ، إذ إن تاء التأنيث لابد من فتح ما قبلها (٣) .

وهو في كلامه هذا لا يعلل نقل وزن (فَعْلَة) إلى (فُعْل) ، ولا يأتي بأمثلة على هذا النقل، بل جاءت صيغة (أخت) عنده على النحو التالي:

أخو — أخوة — أخت

oht __ ahawata __ ahawa

ولكن ابن دريد يرى أن "بعض العرب يقولون : أخ وأخة" (٤) . أي إنه يرى أنه قد يؤنث هذا اللفظ بزيادة تاء التأنيث ، مع فتح الهمزة ، وتشديد الخاء ، ومع ذلك يعقب على قوله هذا فيقول : "ولا أدري ما صحة ذلك" (٥) .

(١) البيت للعباس بن مرداس وهو من الوافر ، انظر : مجالس العلماء ٢٥٢ والمقتضب ١٧١/٢ ، وخزانة الأدب ٤٧٨/٤ .

(٢) الصحاح ٢٢٦٤/٦ وانظر : لسان العرب ٣٢/١ وارتشاف الضرب ٢٩٣/١ .

(٣) انظر : الكتاب ١٣٧/٤ ولسان العرب ٣١/١ والوجيز في علم التصريف ٥٢ وارتشاف الضرب ١٥٦/١ .

(٤) جمهرة اللغة ١٥/١ .

(٥) المرجع نفسه ١٥/١ .

والفعل من هذا الاسم هو (آخى) ، وقد ينطق بقلب الهمزة واواً (واخى) ،
والمصدر (إخاء) ، وأيضاً (وخاء) ، كما أن هناك كلمة أخرى تشتق من هذا الاسم ،
هي (الآخية) وتحمل دلالة الحرمة والذمة ، وهي أيضاً حبل مثنى يدفن طرفاه فى
الأرض تشد به الدابة^(١) .

وهناك خمس صيغ لهجية لهذا الاسم ، هي :

— (أخ) ah ← محذوف اللام دائماً ، مثل (يد) .

— (أخا) aha ← مقصور مثل (عصى) .

— (أخّ) ahh ← مشدد العين ، مع حذف اللام .

— (أخو — أخا — أخى) محذوف اللام ، معرب بالحروف مضافاً .

— (أخو) ahw ← مسكن العين ، مثل (ذئو)^(٢) .

حمو :

لم تعرف المعاجم كلمة (حمو) مفردة، بل عرفت مركبة تركيباً إضافياً ، فنجد فيها أن
: حمو المرأة أبو زوجها، وأخو زوجها، وكل من ولى الزوج من ذي قرابته حمو المرأة ، وكل
من هو قبل الزوج أو أخوه أو عمه ، حمو المرأة أيضاً ، وحمو الرجل أبو امرأته أو أخوها أو
عمها^(٣) .

وقد اختلف فى لام (حمو) هل هي واو أو ياء ؟

فمن رأى أن الأصل هو (حمى) حملها على المصدر (حماية) ، ووجهوا ذلك
بأن (حمو) المرأة يحميها مما يصيبها ، ومن رأى أن الأصل هو (حمو) ، فقد
قاسها على (أبو وأخو) ، ولوجود المثنى (حموان)^(٤) . وقد قال بذلك الجوهري

(١) انظر : لسان العرب ٣٢/١ والصاحح ٢٢٦٤/٦ .

(٢) انظر : الكافية ٢٩٦/١ .

(٣) انظر : لسان العرب ٧٣٠/١ والصاحح ٢٣١٩/٦ والمخصص ١٥٢/٣ وجمهرة اللغة
١٩٦/١ .

(٤) انظر : همع الهوامع ٤٠/١ .

والسيوطي واحتجا بأن صيغة الجمع هي (أحماء) بوزن أفعال ، قياسا على آباء^(١) وبوجود صيغة المثنى (حموان)^(٢) . فالمثنى من هذا الاسم هو (حموان) والجمع (أحماء) والمؤنث (حماة) ، ووزنها (فَعْلَة) وأصلها حَمَوَة .

ولهذا اللفظ ست صيغ لهجية هي :

— (حمو — حما — حمى) حسب الموقع الوظيفي أو الإعرابي فى الجملة .

— حَمَو hamw ، يتسكين الميم ، مثل (دَلَو) .

— حَمَا hama ، مقصورة ، مثل (عَصَا) .

— حَم ham ، محذوفة الواو ، مثل (أَب) .

— حماء hama محذوفة الواو مهموزة ممدودة .

— حَمْ ham ، محذوفة الواو مهموزة^(٣) .

ويلاحظ هنا أن الصيغة الأولى والثالثة هما اللتان تدخلان تحت مصطلح

الأسماء الستة ، وتعربان بما اصطلح عليه فى إعرابها .

والفعل من هذا الاسم هو (حمى) أى رعى الشئ ودافع عنه، وسمى الحمو

بذلك لأنه يدافع عن الزوج^(٤) .

وهناك دلالة أخرى يحملها لفظ (حماة)، وهي اللحمة المتداوية فى باطن ساق

الفرس^(٥) . وبذلك يكون هذا اللفظ من المشترك اللفظي Hyponymy^(٦) . كما

(١) انظر : الصحاح ٢٣١٩/٦ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٤٠/١ .

(٣) انظر : الكافية ٢٩٦/١ ، ويلاحظ ابن منظور والجوهري قد أوردا أربع صور فقط هي (حما — حمو — حَم — حم) انظر : لسان العرب ٧٣٠/١ ، والصحاح ٢٣١٩/٦ ، وأن ابن سيده قد أورد ثلاثاً فقط هي (حما — حمو — حَم) ، انظر : المخصص ١٥٢/٣ ، وانظر : الألفاظ الكتابية ٣٥ .

(٤) انظر : لسان العرب ٧٣٠/١ ، والصحاح ٢٣١٩/٦ .

(٥) انظر : المرجعين السابقين على التوالي ٧٣٠/١ ، ٢٣١٩/٦ .

(٦) المشترك اللفظي هو اشتراك أكثر من دلالة فى لفظ واحد ، انظر فى تعريفه : فى اللهجات

العربية ١٩٢ وكتابنا الحقول الدلالية ٣٤ .

يستخدم لفظ (حمو) في تعبير اصطلاحى Idium هو (الحمو الموت) ^(١) ، وهو يدل على أن خلوة الحم مع المرأة أشد من خلوة غيره من الغرباء ^(٢) .

ذو :

هي كلمة صيغت ليتوصل بها إلى الوصف بالأجناس ، ومعناها صاحب ^(٣) . وقد اختلف في جذرها ووزنه على أربعة آراء هي :

— (نوا) dawan على وزن (فَعَلَ) ، وبه قال الخليل بن أحمد ولذلك يرى أنه لو سُمى به رجل لقليل : هذا نوا ^(٤) .

— (ذو) daww على وزن (فَعَلَ) وبه قال ابن الحاجب ^(٥) . وقد نسبته إلى الخليل بن أحمد ، ولم ينسب إليه رأي السائق .

— (ذى) dayy على وزن (فَعَلَ) أيضاً ولكنه يائي اللام ، وبه قال أبو على الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ^(٦)

— (ذوى) dawa على وزن (فَعَلَ) ، ولكنه مقصور مثل عصبى ، وأورده الجوهري ^(٧) .

(١) وهو جزء من حديث شريف ونصه هو : "عن عقبة بن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إياكم والدخول على النساء ، فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الحمى ؟ قال : الحمى الموت" ، صحيح البخاري (كتاب النكاح) ١٥٩/٦ .

(٢) انظر : لسان العرب ٧٣٠/١ .

(٣) المرجع نفسه ١٠٥٠/١ والصحاح ٢٥٥١/٦ .

(٤) انظر : الكتاب ٢٦٣/٣ والمقتضب ٣٦٩/١ وشرح المفصل ٥٣/١ ولسان العرب ١٠٥٠/١ .

(٥) انظر : الكافية ٢٩٧/١ .

(٦) انظر : المنصف ١٢٢/١ .

(٧) انظر : الصحاح ٢٥٥١/٦ وارتشاف الضرب ٢٥٩/١ .

وهو فى مواقعه الوظيفية يأتى محذوف اللام ، وذلك "لضرب من التخفيف"^(١) ، ويرى نحاة قرطبة فى الأندلس أن المحذوف فى (ذو) هو اللام (الياء)، والمحذوف فى (ذى) هو العين (الواو)^(٢) . وقد ذكر ابن سيده هذا الاسم مقارناً بإياه بـ (فو) ؛ وقد أحسن عندما وصف كليهما بأنه "حرف نادر فى العربية لا يعرف له نظير"^(٣) .

وصيغة المؤنث من (ذو) هي (ذات) ، "وأصلها هو (ذواة) مثل (نواة) ، لقولهم فى مثناها (ذواتا) ، فحذفت العين فى (ذات) لكثرة الاستعمال"^(٤) .

ويرى اللغويون القدماء أن لام (ذو) محذوفة وعين (ذات) محذوفة^(٥) .

ويثنى (ذو) على (ذوا) و(ذوى) ، حسب الموقع الوظيفي فى الجملة ، ويجمع على (ذوو) و(ذوى) حسب الموقع الوظيفي فى الجملة أيضاً^(٦)

والذوون هم ملوك اليمن من قضاة ، وهم التابعة الملقبون بـ (ذو) ؛ كذى يزن وذى نواس^(٧) . ومنه قول الشاعر :

فلا أعنى بذلك أسفليكم ..

ولكني أريد به الذونيا^(٨) .

(١) المنصف ١٢٢/١ .

(٢) انظر : ارتشاف الضرب ٢٥٩/١ .

(٣) المخصص ١٣٦/١ .

(٤) الكافية ٢٩٨/١ .

(٥) انظر : المرجع نفسه ٢٩٨/١ .

(٦) انظر : لسان العرب ١٠٥٠/١ والصاح ٢٥٥١/٦ .

(٧) انظر : المرجعان نفسيهما على التوالي ١٠٥٠/١ ، ٢٥٥١/٦ .

(٨) البيت من اللواتر ، وهو للكميت بن زيد وهو موجود فى الكتاب ٢٨٢/٣ وخزانة الأند ١٣٩/١ ولسان العرب ١٠٥٠/١ والصاح ٢٥٥١/٦ .

ولم يتعرض ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) لـ(ذو) ، وإعرابها أو اشتقاقها بل اكتفى بإيراد دلالتها ، فقال : "ذو يدل على الملك ... وقد يكون فى غير الملك أيضاً، بل يكون فى صفة من صفاته ، نحو قولك (هو ذو كلام)" (١) .

أما ابن دريد فلم يذكرها ، بل قال فى (ذوو) : "أهملت فى الثنائي ، ولها فى المكرر مواضع" (٢) .

و(ذو) من المشترك اللفظي ، حيث تحمل دالتين هما :

— اسم بمعنى صاحب ، من الأسماء الستة، وتعرب حسب موقعها الوظيفي فى الجملة .

— ضمير موصول مبنى بمعنى الذي، وذلك خاص بقبيلة طيء ، ومن ذلك قولهم :

سبحان ذو فى السماء عرشه ، أى سبحان الذي (٣) .

وقول الشاعر :

فإن الماء ماء أبى وجدي ..

وبئري ذو حفرت وذو طويت (٤) .

وكذلك حالة نصب (ذو) أى مجيئها على صورة (ذا) فإن لها دالتين هما :

— اسم من الأسماء الستة منصوباً .

(١) الصحابي ٢٢٦ .

(٢) جمهرة اللغة ٨٠/١ .

(٣) انظر : شرح شذور الذهب ٤٠ وأوضح المسالك ٣٠/١ واللسان ١٠٤٩/١ ، ١٠٥٠ والصاح ٢٥٥٢/٦ وبحوث ومقالات ٢٥٢ ، ٢٥٣ والفصول ٢٣١ وارتشاف الضرب ٥٢٧/١ .

(٤) البيت من الوافر وهو لسان بن الفحل ، وهو موجود فى شرح المفصل ١٤٧/٣ واللسان ١٠٥٠/١ وشرح قطر الندى ١٠٢ وخزانة الأدب ٣٤/٦ ، ٣٥ وهمع الهوامع ٨٤/١ ، بلفظ (فإن البئر بئر) .

— ضمير إشاري مبنى للمفرد المذكر ، وقد تدخل عليه الهاء قبله فيعبر عن القريب (هذا)، أو الكاف بعده فيعبر عن البعيد (ذاك) ، أو اللام والكاف فيعبر عن المتوسط بينهما (ذلك) ^(١) .

وليس لـ (نو) صيغ لهجية

فو :

لم تعرف المعاجم كلمة (فو) بل تكلمت عنها مباشرة دون تحديد دلالتها ، ولعل ذلك راجع إلى معرفة هذه الدلالة لدى مستخدمي اللغة آنذاك ؛ إذ إن الفم جزء من أجزاء الجسم يبدأ بالشفيتين من الخارج وينتهي بالحنجرة من الداخل بل أوردت جذرها واشتقاقاته ، ومما جاء فيها :

الفوه أصل بناء كلمة الفم ، والجمع أفواه ، والمثنى فموان أو فمان ، والفعل تفّوه، والصفة فيهه ، وأفوه ، والنسب إليه فمّى وفموى ^(٢) .

فهم يرون أن جذر (فو) و(فم) هو (فوه) ، ولكنهم يختلفون في سبب وجود الميم ، وعن أى شئ عوضت .

فالجوهري يرى أن السبب في إبدال الواو ميماً هو استئصال "اجتماع الهاء يعني قولك : (هذا فوهه) بالإضافة ، فحذفوا منها الهاء فقالوا : هذا فوه ، وفوزيد ، ورأيت فازيد ، ومررت بفى زيد.. وإذا أفردوا لم تحتل الواو التنوين ، فحذوفوها وعوضوا من الهاء ميماً ، فقالوا : هذا فم وفمان وفموان ، ولو كانت الميم عوضاً من الواو لما اجتمعنا" ^(٣) . وقال به أيضاً الأخفش الأوسط ^(١) وأما ابن منظور فيرى

(١) انظر : الصحاح ٢٥٥٠/٦ والكتاب ٥/٢ — ٧ ، ٧٧ ، ٧٨ وشرح المفصل ١٢٦/٣ والفصول ٢٣٠ وشرح قطر الندى ٩٨ ، ٩٩ وارتشاف الضرب ٥٠٥/١ ، ٥٢٥ .

(٢) انظر : لسان العرب (فا) ١١٤٨/٢ والصحاح ٢٢٤٤/٦ ، والمخصص ١٣٤/١ والكتاب ٢٦٤/٣ وشرح المفصل ٥٣/١ وأوضح المسالك ٣١/١ ومجالس العلماء ٢٥٠ وارتشاف الضرب ١٥٩/١ ، ٢٨٦ .

(٣) الصحاح ٢٢٤٤/٦ .

أن سبب هذا الإبدال هو أن الاسم لا يكون" على حرفين أحدهما التنوين، فأبدل مكانها حرف جلد مشاكل لها ، وهو الميم ؛ لأنهما شفهيّتان ، وفي الميم هوى فى الفم يضارع امتداد الواو^(٢) .

وقد قال بهذا الرأى من قبل أبو على الفارسي^(٣) والزجاجي^(٤) ، وابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) ، وأورد ابن منظور أيضاً رأياً آخر فى ذلك الإبدال ، وهو أن "العرب تستثقل وقوفاً على الهاء والحاء والواو والياء الساكن ما قبلها فتحذف هذه الحروف ، فبقى الاسم على حرفين كما حذفوا الواو من (أب وأخ وغد وهن) ، والياء من (يد ودم) ، والحاء من (حر) ، والهاء من (فوه وشفه وشاه) ، فلما حذفوا الهاء من (فوه) بقيت الواو الساكنة فاستثقلوا وقوفاً عليها فحذفوها ، فبقى الاسم فاء وحدها ، فوصلوها بميم ليصير حرفين ؛ حرف يبتدأ به فيحرك ، وحرف يسكت عليه فيسكن"^(٥)

وقد قال بهذا الرأى ابن سيده من قبل^(٦) .

وأورد ابن الحاجب أن "سبب إبدال الواو ميماً عند القطع من الإضافة ، فى (فو) هو خوف سقوط العين للساكنين"^(٧) .

إن القضية الأساسية هنا هي إبدال لفظ (فو) إلى (فم) ، ويتجلى الخلاف بين أولئك اللغويين فى سبب وجود الميم ، وعن أى حرف عوضت ؛ الواو أم الهاء ؟ وملخص رأى الجوهرى هو أن الميم جاءت عوضاً عن الهاء ، وذلك لعدم احتمال التنوين على الواو فى (فو) بعد حذف الهاء منها فى الإضافة ؛ كراهة توالي هاءين:

(١) ارتشاف الضرب ١/١٥٩ .

(٢) لسان العرب (فا) ٢/١١٤٨ .

(٣) انظر : المخصص ١/١٣٥ .

(٤) انظر : مجالس العلماء ٢٥٠ .

(٥) الوجيز ٥٠ .

(٦) انظر : ارتشاف الضرب ١/١٥٩ .

(٧) لسان العرب (فا) ٢/١١٤٨ .

فَوْه — فَوْهَهُ — فَوْه — فَوْ — فُو — فَمُ

Famun __ fuwun __ fu __ fuh __ fawhuh __ fawh

ودليله على أن الميم ليست عوضاً عن الواو بل عن الهاء هو اجتماع الميم والواو في تثنية (فم) على (فموان) ، إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه ، واستشهد أيضاً بقول الشاعر :

هما نفثا في فيّ من فمويهما ..

على الريح الغادي أشد رجام^(١) .

وملخص رأى أبى على الفارسي ومن تابعه هو أن الميم عندهما عوض عن الواو ، وجئ بها لمشابتها إياها في النطق ، وهو ما عبّر عنه بـ (هوى في الفم) . ومع ذلك فالميم والواو لا يشتركان في الصفات إلا في الجهر والترقيق ، فالميم أنقى^(٢) والواو شبه حركي^(٣) . وعلة وجود الميم هي عدم تحمل الواو التنوين في الأفراد .

فو — فُو — فَمَ

Famun __ fawun __ fu

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق وهو موجود في لسان العرب (فا) ١١٤٩/٢ والمخصص ١٣٦/١ حيث أورد صدر البيت فقط ، والكافية ٢٩٦/١ والصحاح ٢٢٤٤/٦ وتذكرة النحاة ١٤٣ والكتاب ٣٦٥/٣ والمقتضب ١٥٨/٣ والخصائص ١٧٠/١ ، ١٤٧/٣ وله رواية أخرى للشطر الأخير هي (الناجح العاوي) ومجالس العلماء ٢٥١ ، به الشطر الأول فقط والإنصاف ٢١٤/٢ وخزانة الأدب ٤٦٠/٤ والإنصاف ٢١٤/٢ .

(٢) انظر : المدخل إلى علم اللغة ٤٣ والأصول ١١٩ ، ١٢٠ .

(٣) انظر : المدخل إلى علم اللغة ٤٣ والأصول ١١٩ ، ١٢٠ .

وقد قال بذلك سيبويه أيضاً ، حيث رأى أن "هذا البدل بمنزلة تثقيل (لو) ليشبه الأسماء" (١) . وكذلك ابن الحاجب الذي وجه بيت الفرزق السابق بأنه جمع بين البدل والمبدل منه في (فمويهما) (٢) .

ورغم أن ابن الحاجب قد وافق الرأي القائل بتعويض الميم عن الواو ، إلا أنه رأى أن السبب في ذلك هو خوف سقوط العين للساكنين أي إن الواو ساكنة في (فوه) ، وكذلك الهاء ساكنة في الوقف فاجتمع ساكنان ، فعوض عن الواو بالميم حتى لا تحذف ، فصارت (فمه) ثم حذفت الهاء فجاءت (فم) .

ونوضح ذلك بما يلي :

فَوْه — فَوْه — فَه — فَمَه — فَم

Fam __ famh __ fah __ fawh __ fawhu

أما الرأي الأخير الذي قال به ابن سيده وأورده ابن منظور ، فيرى أن الميم عوض عن الواو والهاء معاً ، وعلة ذلك هي استئصال الوقف على بعض الحروف ، كالحاء والهاء والواو والياء فتحذف ، وذلك كما في :

حَرَح — حَر ، أَو — أَب ، يَد — يَد

وفي (فوه) حذفت الهاء فصارت الكلمة (فو) ؛ فاستئصلوا الوقف على الواو فحذفت فصارت الكلمة (ف) ، فوصلوها بالميم عوضاً عنها وذلك على النحو التالي :

فَوْه — فَوْه — فَه — فَم

Fam __ fa __ faw __ fawh

ولكل هذه التأويلات والاختلافات نرى أن بعض اللغويين يهربون من هذا اللفظ، فالمبرد لم يذكره إلا عرضاً ؛ في بابيه الذي عنوانه بـ

(١) الكتاب ٢٦٤/٢ وانظر : ٢٨٥/٣ .

(٢) انظر : الكافية ٢٩٦/١ .

(الأسماء التي وقعت على حرفين) ^(١) .

وكذلك ابن دريد هرب منه ، حين قال فى باب (فمم) :

"الفم ناقص وليس هذا موضعه ، وستراه فى بابيه مشروحاً إن شاء الله" ^(٢) .

ولكنه لم يذكر باب (فوه) .

وقد أورد ابن الحاجب عشر صيغ لهجية لهذا الاسم هي :

— (فا — فو — فى) حسب الموقع الوظيفي فى الجملة

— فَم fam ، بفتح الفاء .

— فُم fum ، بضم الفاء .

— فِم fim ، بكسر الفاء .

— فَمَا fama ، بفتح الفاء ، والقصر (كالاسم المقصور) .

— فُما fuma ، بضم الفاء والقصر .

— فِمَا fima ، بكسر الفاء والقصر .

— فَمَّ famm مفتوح الفاء مشدد الميم .

— فُمَّ fumm ، مضموم الفاء مشدد الميم .

— اتباع الفاء الميم فى حركات الإعراب هكذا :

فَمَا faman — فُمَّ fumun — فِمَّ fimin ^(٣) .

(١) المقتضب ٣٦٩/١ .

(٢) جمهرة اللغة ١١٨/١ .

(٣) انظر : الكافية ٢٩٧/١ و همع الهوامع ٣٩/١ .

وبلاحظ أن الصيغة الأولى فقط هي التي تقع تحت مصطلح الأسماء الستة ، وقد رفض ابن جني (ت ٣٩٥هـ) الصيغة الثامنة (فَم) ، وحكم بأنها ضرورة شعرية وليست (لغة) ، وذلك عند تعرضه للبيت :

يا ليتها قد خرجت من فمه^(١) .

كما رأى ابن الحاجب أن جمع الصيغتين الثامنة والتاسعة هو أقمام^(٢) .

وقد رأى أبو حيان أن الفم مشتق من أربعة جذور هي:

(فوه — فمو — فمي — فمه)^(٣) .

هن :

الهن هو كل شئ قبيح وكل صفة سيئة ، كما يُعني به سوأنا الرجل والمرأة^(٤) . وقد أجمع اللغويون العرب على أن (هن) من الأسماء الستة ، إلا الفراء (ت ٢٠٧هـ)^(٥) ، وأبا القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ)^(٦) وعلة رفضهما دخول (هن) في هذه الأسماء هو أن "إعرابه بالحروف لغة قليلة ، ولقلتها لم يطلع عليها الفراء ، ولا أبو القاسم الزجاجي ، فادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة"^(٧) .

وقد اختلف في جذر هذا الاسم على رأيين :

(١) البيت من الرجز ، وهو للعماني أو العجاج ، وبعده : حتى يعود الملك في أسطمه ، انظر : الخصائص ٢١١/٣ ولسان العرب (فوه) ١١٤٩/٢ وخزانة الأدب ٩٥/٢ ، ٤٨٧/٧ و همع الهوامع ٣٩/١ وشرح المفصل ٣٣/١٠ .

(٢) انظر : الكافية ٢٩٧/١ .

(٣) انظر : ارتشاف الضرب ٤١٨/١ .

(٤) انظر : لسان العرب (هنو) ٨٣٩/٣ ، ٨٤٠ ، والصاح ٢٥٣٦/٦ والمخصص ٣٧/٢ .

(٥) انظر : همع الهوامع ٣٨/١ وارتشاف الضرب ٤١٥/١ .

(٦) انظر : الكافية ٢٩٧/١ .

(٧) شرح شذور الذهب ٤٣ وشرح قطر الندى ٤٨ .

— الأول يرى أنه (هنو) بالتحريك ، على وزن (فَعَلَ) ، والمحذوف هنا هو الواو ، ليصير (هنْ) .

— الثاني يرى أنه (هنّ) بنون مشددة ، وعلى وزن (فَعَلَ) أيضاً ، ثم حذفت إحدى النونين تخفيفاً فصار (هنْ) .

ولا تسعفنا المراجع بنسبة أى من هذين الرأيين إلى أصحابهما^(١) .

ويؤنث (هن) على (هنة وهنت) ، وهذه قياس على أخت ؛ بتاء مفتوحة ساكن ما قبلها ، والمثنى هو (هنان) أو (هنانان) ، وقد استشهد سيبويه بلفظ (هنانان) على أن (كلا) ليس من لفظ (كل) كما أن ذلك اللفظ ليس من لفظ (هن) وهو فى معناه^(٢) . أى إنه مثنى على غير قياس .

ويجمع هذا اللفظ على (هنات) أو (هنوات) ؛ ويصغر على (هنية) أو (هنية)، وقد يكنى عن الرجل بلفظ (هن) ويقصد بذلك النداء كما فى قول العرب :

يا هن أقبل ويا هناء أقبل .

والهاء فى (هناء) للوقف ، وتتحول تاء فى الوصل^(٣) .

ويشتق منه فعل هو (هنيت) ، وفى ذلك يروى الفراء قولهم "ذهبت وهنيت كناية عن فعلت ، من قولك : هن"^(٤) .

ولهذا الاسم ثلاث صيغ لهجية هي :

— (هَنْ) han ، مثل (يد) .

— (هنو — هنا — هنى) بحسب الموقع الوظيفى فى الجملة .

(١) انظر : لسان العرب (هنو) ٨٣٩/٣ ، ٨٤٠ ، والصاحح ٢٥٣٦/٦ والكافية ٢٩٨/١ .

(٢) انظر : لسان العرب ٨٤٠/٣ والمخصص ٣٧/٢ .

(٣) انظر : لسان العرب ٨٤٠/٣ ، والصاحح ٢٥٣٧/٦ والوجيز ٥٤ .

(٤) الصاحح ٢٥٣٧/٦ .

— (هَنْ) hann بتشديد النون^(١) .

ويلاحظ أن سيبويه قد مر سريعاً على (هن) ، ولم يتعرض لها بتفصيل بل ذكرها عرضاً^(٢) .

مما سبق يتبين لنا أن ليس هناك رابط بين هذه الأسماء الستة من حيث البنية ، حيث نجد أن أربعة منها ثنائية المنطوق والحرف الثالث علامة إعراب . وهي (أبو — أخو — حمو — هنو) ، واثنان منها أحاديا المنطوق والحرف الثاني هو علامة إعراب وهما (ذو — فو) .

وقد اختلف اللغويون العرب اختلافاً كثيراً في أوزانها وجذورها ؛ وتقدير هذه الجذور من ثلاثة حروف ، وتقدير الثالث المحذوف منها ، وعلل هذا الحذف ، وإبدال حرف مكان آخر في بعضها ، وعن أي حرف عوض هذا الحرف؛ وأسباب هذا الإبدال، وتعدد صيغ هذه الأسماء حتى وصلوا بـ (فو) إلى عشر صيغ . وما يمكن أن يصل إليه تعدد صيغ كلمة عربية واحدة أقل من ذلك بكثير ، وكلها تدور حول النواحي الصوتية أو الصرفية كما في :

— الضحى alduha ، بفتحة صريحة طويلة .

— الضحى alduhe ، بكسرة ممالأة طويلة .

وكما في :

— مدين madin .

— مديون madyun .

أما أن يصل الأمر إلى أن (فو) تنطق (فَمَ وفَمَ وفِمَ وفِمَ ..) فهذا ما لا يوجد في اللغة ، بل هو إعمال عقلي ولعب بالألفاظ لا يمت إلى اللغة المنطوقة بصلة، إلا ثلاث صيغ ، وهي :

(١) انظر : الكافية ٢٩٦/١ ، ٢٩٧ .

(٢) انظر : الكتاب ٤١٥/٢ .

— الأصلية التي تعرب بالحروف (فو — فا — فى) .

— فَمَ famm ، مفتوحة الفاء مشددة الميم .

— فُمّ مضمومة الفاء مشددة الميم .

وتراث العربية ملئ بالشواهد والاستعمالات التي تؤكد وجود الصيغتين الأولى والثانية ، أما الثالثة فهي موجودة فى العامية المصرية فى بعض قرى المنيا بمصر . وقد سمعتها بنفسى فى قولهم مثلاً : فُمّ القربة fummel gerbah ، أى فم القربة التي بها اللبن ، ومن حيث الدلالة نجد أن ثلاثة من هذه الأسماء ، وهي (أب — أخ — حم) تقع تحت حقل دلالي^(١) Semantic field واحد ، هو حقل ألفاظ القرابة ، وهناك اثنان آخران وهما (فو — هن) يقعان تحت حقل دلالي آخر ، هو حقل أعضاء الجسم ، على حين يقع الاسم السادس (ذو) تحت حقل الصحة .

وهناك أربعة أسماء منها من المشترك اللفظي ، وهي (أب — حم — ذو — هن) ؛ حيث يحمل كل منها أكثر من دلالة ، تدور اثنان منها وهي لألفاظ (أب — حم) فى حقلها الدلالي السابق ، وهناك دلالات أخرى مجازية تدور مع اللفظ حسب السياق الذي يحتويه .

يتضح لنا أيضاً أن ذلك التردد الكثير بين اللغويين العرب ؛ بشأن جذر هذه الأسماء ووزنها واشتقاقها سببه هو :

(١) عدم تقبل اللغويين العرب مبدأ الكلمة المكونة من صوتين صامتين فقط ، وإرجاعهم كل الألفاظ العربية المعربة إلى ثلاثة صوامت وهو ما يعرف بجذر الكلمة أو أصلها .

(١) الحقل الدلالي هو مجموعة ألفاظ تتضم تحت معنى عام يجمعها ، انظر كتابنا : الحقول الدلالية ١٠ ، ١١ .

(٢) قيام فكرة الميزان الصرفي عندهم على ثلاثة حروف (فعل) ، حرف مبتدأ به وحرف تحشى به الكلمة ، وحرف يوقف عليه^(١) .

وقد رجح أحد الباحثين أن هذا الميزان الصرفي "لم يكن ليكون إلا بعد ظهور علم العروض وتفعيلاته"^(٢) . وهو كلام قريب إلى النضحة إذ إن مكتشف العروض هو الخليل بن أحمد، وهو نفسه - في مقدمة معجمه العين - الذي قسم الكلمات العربية إلى ثلاثية ورباعية وخماسية ، وبين أوزان كل منها^(٣) . وقد نتج من هذين السببين حكم عام ، وهو "أن لا يكون اسم على حرفين إلا وقد سقط منه حرف ثالث"^(٤) .

وقد أوقعهم التماس هذا الحرف الثالث - على ضوء الميزان الصرفي - في خلافاً كثيرة ؛ بشأن الثالث المحذوف من هذه الأسماء الستة .

(٣) الخلاف المنهجي بين البصريين والكوفيين في أسس البحث اللغوي بعامة ، وفي هذه الأسماء بخاصة^(٥) .

(١) انظر : العين ٥٧/١ والمنصف ١١/١ والمقتضب ١٩١/١ وعلم اللغة العربية ٢٠٥ .

(٢) مدرسة الكوفة ٧٦ .

(٣) انظر : العين ٥٧/١ .

(٤) المقتضب ١٨٠/١ .

(٥) انظر : الإنصاف ١٠/١ - ١٩ والكافية ٢٩٧/١ - ٢٩٨ و و همع الهوامع ٤٠/١ ،

ومدرسة الكوفة ١٨٦ .

الفصل الثاني

إعراب الأسماء الستة

الإعراب - بدلالاته الاصطلاحية^(١) - هو "أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"^(٢). وبتعريف لغوي حديث ، يمكن أن نرى أن "الإعراب هو تغير آخر مقطع - سواء بالحذف أو تغيير الحركة - في الأسماء والأفعال العربية المعربة ، حسب اختلاف موقعها الوظيفي في الجملة".

والإعراب خاصية سامية قديمة ؛ تشترك فيها اللغة العربية مع أخواتها الساميات^(٣).

والأسماء الستة - شأنها شأن الكلمات المعربة في اللغة العربية - يختلف موقعها الوظيفي في الجملة، وبالتالي يختلف إعرابها ؛ رفعاً ونصباً وجراً ، وقد أحصى اللغويون العرب ثلاثة أنواع من الإعراب لهذه الأسماء ؛ وهي :

- الإعراب بالحروف (الحركات الطويلة) .

- الإعراب بالحركات (القصيرة) .

- الإعراب بالحركات المقدرة (القصيرة أيضاً)

وقبل البدء في شرح هذه الأنواع نورد تقسيماً للأسماء الستة ، قال به ابن الحاجب ، الذي رأى أنها أقسام عدة هي : "ضرب لا يقطع عن الإضافة ولا يضاف إلى مضمر وهو (نؤ) وحده ... وضرب يقطع ويضاف إلى ضمير، وهو الخمسة الباقية ، وهو على ضربين : ضرب إعرابه عين الكلمة ولامها محذوف ، وهو (فوك) وضرب إعرابه لام الكلمة وهو الأربعة الباقية ، أعنى (أبوك وأخوك وحموك وهنوك) ، أما فوك فحالات ثلاث ؛ قطع الإضافة ، وإضافته إلى ياء المتكلم وإضافته إلى غير ، فيجب إبدال الواو ميماً ؛ لامتناع حذفه وإبقائه.." ^(٤).

(١) هناك دلالة لغوية للإعراب ، وهي الإيضاح والتبيين ، انظر : لسان العرب (عرب) ٧٢/٢.

(٢) شرح شذور الذهب ٣٣ ، وشرح قطر الندى ٤٥ .

(٣) انظر كتابنا : العربية واللغات السامية ١٩

(٤) الكافية ٢٩٥/١ .

الإعراب بالحروف (الحركات الطويلة) :

الإعراب بالحروف في هذه الأسماء الستة هو بيان الموقع الوظيفي للكلمة داخل الجملة ؛ بالواو رفعاً والألف نصباً والياء جراً . وقد رأى لغويو العربية أن هناك سبباً في هذا الإعراب ، وهو :

"توطئة لجعل إعراب المثنى والمجموع بالحروف ، لأنهم علموا أنهم يحوجون إلى إعرابها بها ؛ لاستيفاء المفرد للحركات والحروف ، وإن كانت فروعاً للحركات في باب الإعراب ؛ لثقلها وخفة الحركات ، إلا أنها أقوى من حيث تولدها منها فاستبد بها المفرد الأول ؛ لأن الحروف أقوى ؛ لأن كل حرف منها كحركتين أو أكثر ، فكرهوا أن يستبد المثنى والمجموع — مع كونهما فرعين للمفرد — بالإعراب الأقوى . فاختروا من جملة المفردات هذه الأسماء ، وأعربوها بهذا الأقوى ؛ ليثبت في المفردات الإعراب بالحركات ، التي هي الأصل في الإعراب وبالحروف التي هي أقوى منها — مع كونها فروعاً لها . وفضلوها على المثنى والمجموع باستيفائها للحروف الثلاثة ؛ كلا في موضعه ، وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها ، ولا كان كل حرف فيهما في موضعه" (١) .

من هذا النص نرى أن السبب في إعراب هذه الأسماء بالحروف ، هو التمهيد لبيان علامات إعراب المثنى وجمع السلامة ؛ إذ إن كليهما يعرب بالحروف أيضاً ، وهو سبب يعتمد على ترتيب أبواب النحو العربي — بعد استقرارها حيث تبدأ بتقسيم الكلم ، ثم علامات كل قسم الأصلية (الحركات القصيرة) ، ثم العلامات الفرعية (الحركات الطويلة) ؛ متمثلة في الأسماء الستة ثم المثنى والجمع ، وهذه علة غير صحيحة ؛ ذلك لأننا لو رتبنا أبواب النحو العربي حسب الموضوعات ؛ لا حسب نظرية العامل والإعراب ، لاختلف موضع الأسماء الستة ، عن موضعها الحالي وبذلك تنتفي تلك العلة .

(١) الكافية ٢٨/١ ، وانظر : شرح المفصل ٥٢/١ .

واعتمد هذا الرأي أيضاً على أن الإعراب بالحركات القصيرة أصل للإعراب بالحروف، وهذا لا جدال فيه ، ولكن أن يكون الإعراب بالحروف أقوى من الإعراب بالحركات ، فهذا مالا يمكن التسليم به ، مع هؤلاء اللغويين. فقد اعتمدوا في ذلك على أن الحرف ضعف الحركة ، وهو صحيح ؛ ولكنه ضعفها فقط في الكمية الزمنية التي ينطق فيها كلاهما ، وليس في ذلك وجه قوة ، وكلاهما علامة إعراب . وما دامت العلامة قد أدت وظيفتها وبيّنت الإعراب ، فليست هناك مفاضلة بينها وبين علامة أخرى . ومع ذلك فإذا كان الإعراب بالحركات هو الأصل ، فالمفروض أن يكون هو الأقوى من الفرع ، وهو الإعراب بالحروف ، حيث الأصل دائماً أقوى من الفرع الذي لا يكتسب كل صفاته^(١) .

ومما قال به هذا الرأي أيضاً أن علامات الإعراب بالحروف هنا مفضلة على غيرها من العلامات التي يعرب بها المثني وجمع السلامة ، وذلك لأن الأسماء الستة قد استوفت كل العلامات الفرعية (الألف والواو والياء) ، على حين أن المثني وجمع المذكر السالم قد أخذ علامتين فقط هما (الواو والياء) .

وهذا تعليل منطقي صرف ، لم يلمس دلالة هذه الأسماء ، أو يقترب من أصل وضعها، وكان ينبغي أن يقال في هذا السبب : هكذا نطقت العرب ، أو إن ذلك لكي تصير هذه الأسماء ذات ثلاثة أحرف ، كما هو شأن كل الكلمات المعربة في اللغة العربية ؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة .

وقد وضع اللغويون العرب شروطاً معينة ؛ لابد منها لكي تعرب هذه الأسماء بالحروف؛ التي هي حركات طويلة . وهذه الشروط يمكن أن نقسمها إلى عامة وخاصة .
الشروط العامة : —

وهي شروط لابد من توافرها في كل الأسماء الستة ، بحيث إن فقد شرط منها لم تعرب بالحروف ، بل بالحركات القصيرة وهي ثلاثة :
[١] أن تكون مكبرة :

(١) فمثلاً (إنّ) هي الأصل و(لا) النافية للجنس فرع ، ولذلك نجد أنّ لاسم (لا) شروطاً لا توجد في اسم (إنّ) ، وكذلك (ليس) أصل و(ما) فرع ، ولذلك توجد شروط لاسم (ما) لا توجد في اسم (ليس) . انظر : شرح قطر الندى ١٤٣ ، ١٦٦ وشرح المفصل ١٠٥/١ ، ١٠٨ ، ١١١/٢ .

فإن صغرت فلا تعرب بالحروف بل بالحركات، مثل : (أَبَى - أَخَى) .

[٢] أن تكون مفردة :

فإن جمعت أعربت بالحركات ، مثل :

(آباء - إخوة - أحماء) .

[٣] أن تضاف إلى غير ياء المتكلم^(١) .

فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة ، يمنع من ظهورها اشتغال الحروف (المحل) بحركة الكسر العارضة ، لوجود ياء المتكلم ، مثل : (أبى - أخى) .
الشروط الخاصة :

وهي شروط لا تخص كل الأسماء الستة ، بل بعضها يخص اسماً أو أكثر . وهي تختلف من اسم إلى آخر ، فما يوجد فى اسم لا يوجد فى الآخر ، وسوف نوجزها فيما يلي :
- شرط (حمو) :

يجب أن تكون بنيتها (حمو) hamu فقط، بحيث لا تكون مشابهة لوزن (قُرء) أو (قَرَأ) أو (خَطَأ) ^(٢) . أى يجب ألا تكون بنيتها هكذا :
حُمَا hum ولا حَمًا ham ، ولا حَمًا hama .

فإن جاءت على صيغة من هذه الصيغ الثلاث المهموزة^(٣) . فإنها تعرب بالحركات القصيرة .
- شروط (ذو) :

(١) انظر : أوضح المسالك ٢٨/١ و همع الهوامع ٣٨/١ وشرح المفصل ٥١/١ والفصول الخمسون ١٥٩ ، ١٦٠ وشرح قطر الندى ٤٦ ، ٤٧ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٣٨/١ .

(٣) يلاحظ أن الصيغ التي أوردها اللغويون لـ (حمو) لا توجد منها هنا إلا صيغة واحدة ، هي (حماً ham) راجع ص ٣٠ من هذا الكتاب .

١ - أن تستخدم مضافة دائماً إلى غير ضمير ، وهو اسم جنس أو وصف^(١) ؛ أي لا تستخدم (نو) مفردة أبداً دون إضافة ، ذلك لأنها اسم مبهم ليس له دلالة تامة وحده بل لابد من بيان إبهام دلالته بإضافته إلى اسم محدد الدلالة وليس إلى ضمير ، إذ إن الضمير مبهم الدلالة أيضاً^(٢) . رغم أن اللغويين القدماء قد رأوا أنه أعرف المعارف^(٣) .

والاسم الذي يضاف إليه (نو) لا يكون علماً ؛ فلا يصح (نو محمد) ، بل يجب أن يكون :

— مصدراً ؛ مثل (نو أدب) .

— اسم جنس ؛ مثل (نو ذهب ، نو مال) .

هذا وهو ما عبر عنه صاحب الكافية بقوله :

"إنما لم يقطع لأنه ليس مقصوداً بذاته ، وإنما هو صلة إلى جعل أسماء الأجناس صفة"^(٤) . ولذلك حكم بأن قطعه عن الإضافة شاذ ، واستشهد بقول الكمي :

فلا أعني بذلك أسفليكم ..

ولكني أريد به الذوينا^(٥) .

وكذلك إضافته إلى ضمير شاذ ، كقولهم :

"اللهم صل على محمد وذويه"^(٦) .

(١) انظر : الكافية ٢٩٥/١ ، ٢٩٧ وشرح شذور الذهب ٤٠ .

(٢) وذلك لأنه لا يستخدم وحده ، بل لابد من صلة بعد قسم منه هو الضمير الموصول توضحه ،

انظر : شرح المفصل ١٥٠/٣ وارتشاف الضرب ٥٣٢/١ ، ٥٣٣ والفصول ٢٣١ .

(٣) ولذلك جعلوا الضمير أول قسم من أقسام المعارف ، وجعلوا المضاف إليه معرفاً به ، انظر :

شرح المفصل ٨٤/٣ ، ٨٧/٥ وشرح قطر الندى ٩٤ .

(٤) الكافية ٢٩٧/١ .

(٥) راجع: ص ٣٤ من هذا الكتاب، ففيها تخرج هذا البيت في حاشية رقم ٣ .

(٦) الكافية ٢٩٧/١ .

٢ - ألا تقترن باستفهام ، أداته هي (من أو ما) ^(١) .

فإن اقترنت بـ (من) الاستفهامية تحولت دلالتها إلى ضمير إشاري ، ومن ذلك قول الله عز وجل : " من ذا الذي يقرض الله قرضا حسناً " ^(٢) .

فدلالة (ذا) في هذه الآية تنصرف إلى ضمير إشاري ؛ أي (من هذا الذي) ^(٣) .

وإن اقترنت بـ (ما) أيضاً انصرفت دلالتها إلى ضمير موصول ، أو اكتسبت دلالة الاستفهام وحده ، ومن ذلك قول الله تعالى : "يسألونك ماذا ينفقون قل العفو" ^(٤) . حيث يجوز أن تكون دلالة (ذا) هنا هي (الذي) أي : ما الذي ينفقون . كما يجوز أن تكون كلها استفهامية بمعنى : أي شئ ينفقون ؟ ^(٥) .

شرط (فو) :

يجب أن تحذف منها الميم ؛ أي لا تكون بصيغة (فم) ^(٦) . فإن كانت صيغتها (فم) أعربت بالحركات القصيرة ، وذلك كما في حديث رسول الله (ﷺ) :

"لخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك" ^(٧) .

أما (أب - أخ - هن) فليس لها شروط خاصة، بل تكفي بالشروط العامة . وهذه الشروط الخاصة لا تتعارض مع العامة ؛ بل لا بد من اجتماعهما في (حم ، ذو ، فو) .

(١) انظر : همع الهوامع ٨٤/١ وارتشاف الضرب ٥٢٨/١ ، ٥٢٩ .

(٢) سورة البقرة ٢٤٥/٢ الحديد ١١/٥٧ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٢٢٠/٨ .

(٤) سورة البقرة : ٢١٩/٢ .

(٥) انظر : تفسير القرطبي ٦١/٣ والبحر المحيط ١٥٩/٢ .

(٦) انظر : همع الهوامع ٣٨/١ .

(٧) انظر : صحيح البخاري (كتاب الصوم) ٢٢٦/٢ ونصه "عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الصوم جنة، فلا يرفث ولا يجهل ، وإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل إني صائم مرتين ، والذي نفسي بيده لخوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك؛ يترك طعامه وشرابه من أجلي، الصيام لي وأنا أجزي به ، والحسنة بعشر أمثالها" .

وليس هناك خلاف بين اللغويين بشأن تلك الشروط ؛ عامها وخاصها - ولكن الغريب أنهم لم يفتنوا إلى سبب وجود هذه الشروط ، وهو اختلاف بنية هذه الأسماء عن معظم الكلمات العربية الأخرى ذات الجذر الثلاثي ، ولا نجد اسماً معرباً بعلامة معينة، ثم تزول عنه هذه العلامة أو تتغير إلا في الأسماء الستة ، بل يعرب الاسم على إطلاقه بما اصطلح عليه من علامات إعرابية لإعرابه بها دون التقيد بتلك الشروط ، سوى ما كان من الممنوع من الصرف عند جره بالفتحة ، حالة كونه غير مضاف وغير معرف بال^(١) .

الإعراب بالحركات القصيرة (النقص) :

الإعراب بالحركات في اللغة العربية هو الأصل، ويختص بمعظم الكلم العربي، على حين أن الإعراب بالحروف (الحركات الطويلة) هو الفرع ، ويختص بقليل من الأبنية الصرفية . وقد سبق أن عرفنا أن الأسماء الستة تعرب بالحروف ، ولها في هذا الإعراب شروط أوردناها فإذا فقدت شرطاً من هذه الشروط زال عنها هذا الإعراب وأعربت بالحركات القصيرة (الضمة والفتحة والكسرة) .

أي إن جاء أحدها مصغراً أو مجموعاً أو مضافاً إلى ياء المتكلم أعرب بالحركات القصيرة ، وقد تأتي مستوفاة شروط الإعراب بالحروف ، ومع ذلك لا تعرب بها ، بل بالحركات القصيرة ، وفي كلتا الحالتين يسمى ذلك الإعراب بالنقص ، ومفهومه - في رأى لغويي العربية - أن هذه الأسماء ؛ حين إعرابها بالحركات القصيرة ؛ ينقص منها حرف (فونيم) وهو الواو في (أب وأخ وحم وهن) . والهاء في (فو) التي تحول إلى (فم) . ويلاحظ أن (نو) لا تعرب بهذه الحركات القصيرة .

وفيما يلي الأمثلة والشواهد على ذلك الإعراب.

- أب :

(١) انظر : شرح المفصل ٥٦/١ ، ٥٧ وشرح قطر الندى ٥٢ وارتشاف الضرب ٤٢٦/١ .

قول الشاعر :

بأبه اقتدى عدى فى الكرم ..

ومن يشابه أبه فما ظلم^(١) .

ولو كان (أب) معرباً بالحروف لكان هكذا (بأبيه، أباه) ^(٢) .

— أخ :

سمع فيه قول العرب :

"هذا أخك ، وجاءني أخك ، وأخك ، وأخك" ^(٣) .

— حم :

يجوز فيها : حُمك وحمك وحمك ^(٤) .

— فو :

تبدل الواو ميماً^(٥) ، وتصير : فمُ وفماً وفم .

ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : "خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك" ^(١) .

(١) البيتان من الرجز ، وهما لرؤية بن العجاج ، انظر : أوضح المسالك ٣٢/١ وهمع الهوامع ٣٩/١ .

(٢) انظر : همع الهوامع ٣٩/١ وأوضح المسالك ٣٢/١ وارتشاف الضرب ٢٦٠/١ .

(٣) انظر : تذكرة النحاة ١٤٤ وهمع الهوامع ٣٩/١ وأوضح المسالك ٣٢/١ ومجالس العلماء ٢٥٢ .

(٤) انظر : الكافية ٢٩٦/١ وأوضح المسالك ٣٢/١ .

(٥) لاحظ أن هناك اختلافاً كثيراً فى هذه الميم ، وعن أى شئ عوضت ، راجع ص من هذا الكتاب .

وقد منع أبو علي الفارسي إبقاء الميم بدلاً من الواو في هذا اللفظ (فو) حال الإضافة ؛ كما في الحديث الشريف السابق ، وتابعه في ذلك ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ) ، على حين جوزه ابن مالك (ت ٧٦٢هـ) وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) واحتجوا بالحديث السابق^(١) .

— هن :

يجوز فيها : هُنْكَ وَهَتَكَ وَهَنِكَ .

منه الحديث الشريف :

"فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا"^(٢) .

وهذا الإعراب أشهر من إعرابها بالحروف^(٣) .

ورغم أن (نو) مثل (فو) في البنية ، إلا أنه قد ورد عن العرب إعراب (فو) بالحركات القصيرة ، مع تغيير صيغتها إلى (فَم) ، ولم يرد عنهم أي تغيير في (نو) ؛ أو إعراب آخر غير الإعراب بالحروف .
الإعراب بحركات مقدرة (القصر) :

الإعراب بالحركات المقدرة في اللغة العربية يعني عدم ظهور علامته آخر الكلمة، مع لزوم الكلمة حالة واحدة ، وفي الأسماء الستة يسمى ذلك الإعراب

(١) راجع ص ٦٥ من هذا الكتاب ، حاشية رقم ٤ ، حيث الحديث مخرج .

(٢) انظر : همع الهوامع ٤٠/١ .

(٣) انظر : مسند أحمد ١٣٦/٥ ، ونص الحديث هو : "عن الحسن عن عدي أن رجلاً تعزى بعزاء الجاهلية ، فذكر الحديث ، قال أبي (بن كعب) كنا نؤمر إذا الرجل تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا" ، والحديث في قوله (فذكر الحديث) هو : "عن أبي بن كعب أن رسول الله (ﷺ) أمرنا إذا سمعتم من يعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه ولا تكنوا" .

(٤) راجع ص ٤٥ من هذا الكتاب ، وانظر : شرح قطر الندى ٤٧ .

(القصر) ذلك لأنها تلزم حالة واحدة تشبه فيها بنية الكلمة المقصورة المختومة بألف لازمة ، أى فتحة طويلة ؛ ويعرب فيها بحركات مقدرة^(١) .

وقد أورد اللغويون العرب هذه الحالة فى بعض الأسماء الستة ، هي (أب ، أخ ، حم ، فو) ، دون (هن - ذو) ، حيث تصير الأربعة هكذا :
(أبا ، أخوا ، حما ، فا أو قما) .

وفيما يلي بعض الشواهد على هذا الإعراب .

— أب :

إن أباه وأبا أباهـ

قد بلغا فى المجد غايتها^(٢) .

كما روى فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أنت أبا جهل)^(٣) . وقد أوكه السهيلي (ت ٥٨١هـ) على أنه قد يكون منصوباً على النداء مع حذف الخبر ، كأنه قال: أنت يا أبا جهل الذي كنت تفعل وتقول ما تقول ، أو على لغة القصر^(٤) .

— أخ :

روى فيه المثل القديم: "مكره أخاك لا بطل"^(٥) .

(١) فى تعريف المقصور انظر : شرح المفصل ٥٥/١ ، ٥٦ والفصول الخمسون ١٥٩ وشرح شذور الذهب ٦٥/١ وارتشاف الضرب ٢٣٥/١

(٢) انظر : همع الهوامع ٣٩/١ وشرح المفصل ٥٣/١ ، ١٣ ، ١٢٩ وشرح شواهد المغني ١٢٧/١ ، ٥٨٥/٢ وخزانة الأدب ٤٥٥/٧ ، ٤٥٦ وشرح شذور الذهب ٤٨ وأوضح المسالك ٣٣/١ وأمالى السهيلي ١١٥ والإنصاف ١١/١ والبيتان لرؤية بن العجاج أو لأبي النجم العجلي وهما من الرجز .

(٣) لم أجد هذا الحديث فى كتب الصحاح والمسانيد ، وكذا لم يعزه محقق أمالى السهيلي فى موضعه السابق .

(٤) انظر : أمالى السهيلي ١١٤ ، ١١٥

(٥) انظر : المرجع السابق ١١٥ ، والمثل فى مجمع الأمثال ٣١٨/٢ ، ويضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وليس طبعاً فيه .

— حم :

لم يرو بشأنه شئ من شعر أو مثل ، بل اكتفى السيوطي مثلاً بقوله : "وفى
حم النقص والقصر" (١) .

— فو :

روى فيه البيت التالي :

يا حبذا عينا سليمي والفما (٢) .

ولم يرد عن العرب شئ بشأن إعراب (هن — نو) بالقصر .

(١) همع الهوامع ٣٩/١ .

(٢) انظر : لسان العرب (فوه) ١١٤٩/٢ وأوضح المسالك ٣٥/١ وهمع الهوامع ٣٩/١
والخصائص ١٧٠/١ وخزانة الأدب ٤٦٢/٤



الفصل الثالث

فلسفة إعراب الأسماء الستة

لا خلاف بين لغويي العربية القدماء في أن الأسماء الستة معربة بالحركات القصيرة ، عند فقدانها واحداً من شروط الإعراب بالحروف ، أو عدم فقدانها . كما أنه لا خلاف بينهم في إعرابها بالحركات المقدرة إعراب الاسم المقصور .

ولكن عند إعرابها بالحروف (الحركات الطويلة) نجد الخلاف بينهم يظهر ، ويتمسك كل منهم برأي - يراه هو - بعيد عن اللغة المنطوقة أو المكتوبة تماماً ، وهم في ذلك يرددون آراء بعضهم بعضاً ، ويعارضون ويفندون بل يستنتجون ويبنون من أحكام منطقية إعراباً لهذه الأسماء ؛ في تلك الحالة ، وقد وصلت آراؤهم في ذلك إلى اثني عشر رأياً . وفيما يلي عرض لهذه الآراء ؛ التي جاءت موزعة في كتب اللغة والنحو ، وقد جمعها السيوطي في كتابه (همع الهوامع) .

الأول :

الإعراب بالحروف نفسها :

وهذا الرأي هو المشهور ، ويرى أن هذه الحروف (ا - و - ي) علامات إعراب في هذه الأسماء ، وهي نائبة عن الحركات القصيرة ، أي إنها مورفيمات إعراب بدلاً من الحركات القصيرة .

وقد قال بهذا الرأي أبو علي محمد بن المستنير قطرب (ت ٢٠٦هـ) ومحمد بن زياد الزياتي (ت ٢٥٠هـ) ، وأبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠هـ) من البصريين وهشام (ت ٢٠٩هـ) من الكوفيين^(١) . وقد وجد لهذا الرأي من عارضيه ومن أيديه . فأما من أيديه فقد اعتمد على نظرية العامل ، حيث إن الإعراب نتيجة له ، وهو هنا ظاهرة في هذه الحروف فلا فائدة في تقديره ، إذ عندئذ يكون متنازعا فيه. يقول السيوطي في ذلك :

(١) انظر : شرح المفصل ٥٢/١ والكافية ٢٧/١ . وهمع الهوامع ٣٨/١ وتذكرة النحاة ٧١٤ وارتشاف الضرب ٤١٥/١ .

"وأيد بأن الإعراب إنما جئ به لبيان مقتضى العامل، ولا فائدة فى جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوب"^(١) .

وأما من عارضه فرأى أن ينقضه ، وذلك أن ما قيل إنه علامة إعراب ثابت فى تلك الأسماء ؛ قبل دخول الإعراب بالرفع، حيث إن الواو من بنية الكلمة — كما رأى كل اللغويين القدماء والإعراب حركة زائدة على بنية الكلمة ولو كانت الواو فى الرفع إعراباً لبقى (فو وذو) على حرف واحد^(٢) ؛ حالتى الوصل والوقف ، وهو مالا نظير له فى أبنية اللغة العربية إلا شاذاً . يقول فى ذلك السيوطي :

"ورد بثبوت الواو قبل العامل ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة ؛ فيؤدى إلى بقاء (فيك وذى مال) على حرف واحد وصلاً وابتداءً وهما معربان ، وذلك لا يوجد إلا شذوذاً"^(٣) .

الثاني :

الإعراب بحركات مقدرة فى الحروف مع المماثلة :

يرى أصحاب هذا الرأي أن هذه الأسماء "معربة بحركات مقدرة فى الحروف ، وأنها اتبع فيها الآخر للآخر، فإذا قلت : قام أبوك فأصله : أبوك ، فأتبعت حركة الباء لحركة الواو فقيل أبوك، ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وإذا قلت رأيت أباك ، فأصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وإذا قلت مررت بأبيك فأصله بأبوك ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك ، ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت ، وقبلها كسرة ، فانقلبت ياء"^(٤) .

وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه وأبى على الفارسي وجمهور البصريين ، وصححه ابن مالك ، وأبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) وابن هشام (ت ٧٦١هـ) وغيرهم من

(١) مع الهوامع ٣٨/١ .

(٢) لاحظ أن هذا هو الصحيح ، وانظر : ص ١٣٧ ، ١٣٨ من هذا الكتاب .

(٣) مع الهوامع ٣٨/١ .

(٤) مع الهوامع ٣٨/١ وانظر : الكافية ٢٧/١ وارتشاف الضرب ٤١٥/١ .

المتأخرين^(١) . وهؤلاء يرون أن الأسماء الستة ليست معربة بالحروف ، بل إن أحد الحروف فيها من بنية الكلمة؛ فونيم وليس مورفيماً ، ولكن الإعراب عندهم بحركات مقدرة على تلك الحروف ، وقد مرت الأسماء الستة على ضوء رأيهم هذا بمراحل متعددة ؛ نمثل لها بكلمة (أب) هي :

- فى الرفع : أبو — أبوك — أبوك — أبوك

abuka __ abuwuka __ abwuka __ abu

- فى النصب : أبو — أبوك — أبوك — أباك

abaka __ abawaka __ abwaka __ abu

- فى الجر: أبو — أبوك — أبوك — أبوك — أبوك

bika __ abiwka __ abiwika __ abwika __ abu ش

فأصحاب هذا المذهب يرون أن الواو فونيم ثابت فى الأسماء الستة فى كل الحالات الإعرابية ، لأنها لام الكلمة حسب الميزان الصرفي . وعند دخول حركات الإعراب عليها يحدث بعض التغيير ؛ أو المماثلة Vowel Harmony بين الحركات القصيرة على الواو والياء ؛ لكي تحذف الواو حالتى النصب والجر .

وهي عمليات منطقية ، وترف فكري لا يمت إلى اللغة بصلة ، ولذلك اعترض عليه بأنه كيف خالفت الأربعة منها ، أعنى المحذوفة اللام (أب — أخ — حم — هن) أخواتها من (يد ودم) فى رد اللام فى الإضافة وأيش^(٢) الغرض من ردها إذا لم يكن لأجل الإعراب بالحرف ؟ وأيضاً إتباع حركة ما قبل الإعراب لحركة الإعراب أقل وأيضاً يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر.. وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين^(٣) .

وهو اعتراض مبني على أساسين :

(١) انظر : تذكرة النحاة ٧١٤ وشرح المفصل ٥٢/١ وجمع الهوامع ٣٨/١ .

(٢) هكذا فى النص ، وهي كلمة بمعنى أى شئ .

(٣) الكافية ٢٧/١ .

١ - أن الواو لام الكلمة فى (أب - أخ - حم - هن) ، وهى ترد فى الإضافة ، وتقدر عليها الحركات ، دون غيرها من الكلمات محذوفة اللام مثل (دم) ، حيث رأى اللغويون أن أصل (يد) هو (يدى) ، وأصل (دم) هو (دمو)^(٩) . وفى إضافة (دم) إلى كلمة أخرى تصير (دمك) ، ولا ترد إليها اللام المحذوفة ، كما ترد فى (أب) فتصير (أبوك) ، ويرون أن سبب إعادتها هو الإعراب ، حيث يقع عليها ، ولا داعي للتأويل .

٢ - أن إتباع حركة الحرف الموجود قبل الحرف الذي عليه الإعراب له قليل وضعيف الفائدة ، لحصول النتيجة بأحدهما ، أى إنه إنما تكون حركة الإعراب على الحرف الأخير فقط ، ولا فائدة من الإتيان لوجود حركتين إحداهما تكفى^(١٠) .

الثالث :

الإعراب بحركات قصيرة قبل حروف المد ، مع إشباعها :

ومعنى ذلك أنها معربة بحركات قصيرة قبل الواو والألف والياء ، ثم أشبعت فتولدت هذه الحروف ، وممن قال بهذا المذهب أبو عثمان المازني (ت ٢٣٦هـ) وأبو إسحق الزجاج (ت ٣١٦هـ)^(١١) . وهما يريان أن الإعراب فى هذه الأسماء بحركات قصيرة على الباء من (أبو) ، وأصلها (أب) ، ثم أشبعت الضمة فصارت واواً (أبو) ؛ أى من أب إلى أبو فى الرفع:

abu __ abu

وفى النصب من أب إلى أبا :

aba __ aba

وفى الجر من أب إلى أبى :

abi __ abi

(٩) انظر : ص ١١٣ ، ١١٩ من هذا الكتاب ؛ حيث هناك خلافاً أخرى فى تحديد جذر كلمة (دم) .

(١٠) لاحظ أن هناك بعض الكلمات التي رآها لغويوا العربية القدماء معربة من مكانين ، انظر : ص ١٢٣ وما بعدها من هذا الكتاب .

(١١) انظر : شرح المفصل ٥٢/١ والكافية ٢٧/١ و همع الهوامع ٣٨/١ وارتشاف الضرب ١ ٤١٥/ ، ٤١٦ .

فالواو هنا مورفيم إعراب لأنها متولدة عن حركة إعراب، وقد اعترض على هذا الرأي بأن الإشباع بابه الشعر ، وببقاء فيك وذي مال على حرف واحد^(١٢) . وهو اعتراض مبني على أساسين؛ أحدهما أن الإشباع وإطالة الحركة خاص بالشعر وليس النثر ، وذلك لضرورة الوزن أو القافية ، والثاني أنه لو كان الإعراب بحركات قصيرة ، لصار كل من (فو ، ذو) حرفاً واحداً، هو الفاء في (فو) ، والذال في (ذو) أي:

فَوَ — فُ (في الرفع) ، وَذُو — ذُ (في الرفع أيضاً) .

du __ du Fu __ Fu

وهو ما لا نظير له في أبنية اللغة العربية^(١٣) .

الرابع :

الإعراب بحركات قصيرة على الحرف الثاني ، منقولة عن حروف المد بعدها :

وقد قــــال بهذا الرأي أبو الحسن الربيعي (ت ٤٢٠ هـ)^(١٤) . وهو يرى أن الإعراب في (أبو) مثلاً حالة الرفع له علامة ، وهي الضمة على الباء (أَبُو) ، ثم نقلت حركة الضم هذه إلى الواو الساكنة بعدها ، فتحولت ضمة طويلة، أي إن (أبو) مثلاً قد مر بمراحل هي:

أَبُوك — أَبُوكْ — أَبوك

abuka __ abuwuka __ abuwka

أي إن الواو هنا فونيم أساسي في الكلمة ، وليس مورفيم إعراب. ولم يسلم هذا الرأي من الاعتراض أيضاً ، حيث رد بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول إليه

(١٢) همع الهوامع ٣٨/١ وانظر : الكافية ٢٧/١ .

(١٣) يلاحظ أن هذا الاعتراض هو نفسه الذي اعترض به على المذهب الأول ، راجع ص ٧٧ من هذا الكتاب .

(١٤) انظر : شرح المفصل ٥٢/١ والكافية ٢٧/١ وهمع الهوامع ٣٨/١ وارتشاف الضرب ١/

وسكوته ، وصحة المنقول منه ، وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر^(١٥) .

وهو اعتراض مبني على أساسين :

الأول : يناقش شروط النقل^(١٦) ، من حيث الوقف وصحة الفونيمين المنقول إليه والمنقول منه ، وذلك أن الوقف شرط في صحة النقل ، ولكن الأسماء الستة هنا لا يوقف عليها وحدها هكذا (أبو - أبا - أبى) ؛ بل لابد من إضافتها إلى اسم أو صفة أو ضمير بعدها . وهنا يفقد أحد شرطي النقل . والشرط الثاني هو صحة الفونيمين المنقول إليه والمنقول منه ، أى لابد أن يكون كلاهما صامتاً Conso nant ، وذلك مثل الكاف والراء فى كلمة بكر ، التي تنقل من بكر إلى بكر أى من bakri إلى bakir . وهذا غير متحقق فى الأسماء الستة ، حيث نجد أن الفونيم المنقول إليه شبه حركي Semi Vowel وهو الواو

ويناقش الأساس الثاني من الاعتراض موضع الإعراب عند النقل ، حيث يصير الإعراب على الفونيم قبل الأخير ، مع بقاء الفونيم الأخير ساكناً ، ولكن فى الأسماء الستة نرى أن الإعراب يقع على الفونيم الأخير ، وهو الواو ، وهذا مناف لما قال به لغويو العربية القدماء .

(١٥) همع الهوامع ٣٨/١ .

(١٦) النقل هو تبادل حركة صامت ما بسكون ، ويكثر فى رواية ورش عن نافع؛ مثل والأرض - وارض . وكذلك فى الوقف فى قوافي الشعر ، انظر : الوجيز ٥٩ ، ٦٠ والإصاف ٤٣٩/٢ - ٤٤٤ والفصول الخمسون ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

الخامس :

الإعراب بحركات قصيرة قبل حروف المد ، مع المماثلة :

يشرح السيوطي ذلك فيقول : "إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف ، وليست منقولة ، بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف ؛ فتثبت الواو في الرفع لأجل الضمة ، وانقلبت ياء لأجل الكسرة ، والفاء^(١٧) لأجل الفتحة^(١٨) .

وقد قال بهذا الرأي الأعلام الشنتمري (ت ٤٧٦هـ) وابن أبي العافية (ت ٥٠٩هـ) ^(١٩) . وهما يريان أن هذه الأسماء معربة بحركات قصيرة على الباء في (أبو) مثلاً ، ثم تطول الضمة في الرفع فتصير واواً ، وتقلب ألفاً في النصب ، وياءً في الجر . وعلى ذلك فإن كلمة (أخو) في إعرابها — على هذا الرأي — تمر بالمراحل الآتية :

في الرفع : أَخُوْكَ — أَخُوْكَ

ahuka __ahuwka

في النصب : أَخُوْكَ — أَخَاكَ

ahawka __ ahaka

في الجر : أَخُوْكَ — أَخِيْكَ

ahiwka __ ahika

وقد لاقى هذا المذهب اعتراضاً من ناحيتين أيضاً .
أولاهما أنه إن كانت هذه الحروف (أ — و — ي) آخر هذه الأسماء زائدة فهو المذهب الثالث ، وقد سبق عرضه والرد عليه^(٢٠) .

(١٧) هكذا في الأصل وهو خطأ ، والصحيح (ألفاً) .

(١٨) همع الهوامع ٣٨/١ وانظر : الكافية ٢٧/١ وارتشاف الضرب ٤١٦/١ .

(١٩) انظر : همع الهوامع ٣٨/١ والكافية ٢٧/١ .

(٢٠) راجع ص ٨١ ، ٨٢ من هذا الكتاب .

وثانيتها أنه إن كانت هذه الحروف لام الكلمة ، فإن الإعراب عندئذ سيكون على عين الكلمة دون لامها ، وهو مالا نظير له في الأبنية العربية ، إذ لابد أن يكون الإعراب آخر الكلمة^(٢١) . فالواو والألف والياء في هذه الأسماء — طبقاً لهذا الرأي — فونيمات أساسية وليست مورفيمات إعراب .

السادس :

الإعراب من مكانين ؛ العين واللام :

وذلك بالحركات القصيرة على عين الكلمة ، وبالحروف أو الحركات الطويلة على لامها ، وقد قال بذلك على بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩هـ) ويحيى الفراء^(٢٢) ومعنى ذلك أن كلمة (حموك) مثلاً في الرفع ، مرفوعة بالضمة على الميم ، وبالواو ، كذلك في النصب (حماك) بالفتحة على الميم وبالألف وفي الجر (حميك) بالكسرة على الميم ، وبالياء أيضاً . وقد اعترض على هذا الرأي أيضاً ، بأنه لا نظير له في أبنية العرب^(٢٣) . ومع ذلك فقد وردت كلمات قليلة جداً ؛ أعربها اللغويون من مكانين ؛ مثل (امرو وابنم)^(٢٤) .

السابع :

الإعراب بحركات قصيرة متغيرة ومنقلبة في النصب والجر ، وبعدم ذلك في الرفع :

وصاحب هذا الرأي هو أبو عمر الجرمي (ت ٢٢٥هـ) ؛ الذي يرى أن هذه الأسماء معربة بتغير الحركات القصيرة وقلبها في النصب والجر ، حيث إن (أباك) عنده أصلها (أبوك) ، ثم تتغير وتقلب الواو ألفاً فتصير (أباك) ، وفي الجر أصلها عنده (أبوك) ، ثم تقلب

(٢١) انظر : همع الهوامع ٣٨/١ .

(٢٢) انظر : تذكرة النحاة ٧١٤ وشرح المفصل ٥٢/١ و همع الهوامع ٣٨/١ وارتشاف الضرب ٤١٦/١ .

(٢٣) انظر : همع الهوامع ٣٩/١ ويلاحظ تكرار هذه الجزئية كثيراً في الاعتراض على أي رأي .

(٢٤) انظر : ص ٨٤ ، ٨٥ من هذا الكتاب .

الواو ياءً فتصير (أبيك) ، أما فى الرفع فبعدم ذلك^(٢٥) . حيث إن الأصل عندهم هو (أبو) فيظل كما هو دون تغيير .

أى إن المراحل التي مرت بها الأسماء الستة — طبقاً لهذا الرأي — هي :

— فى الرفع : أبو abu فقط .

— فى النصب : أبوك — أبوك — أباك

abaka __ abawaka __ abwaka

— فى الجر : أبوك — أبوك — أبيك

abika __ abiwika __ abwika

وهي تشابه المراحل التي قال بها أصحاب الرأي الثاني^(٢٦) .

وقد وجه لهذا الرأي اعتراض مؤداه "أنه لا نظير له، وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً ، وبأن العدم لا يكون علامة"^(٢٧) .

وهو اعتراض مبني على أسس ثلاثة هي :

١ — عدم وجود نظير لهذا الإعراب فى أي أبنية أخرى . وهذا صحيح ؛ إذ لم يورد النحاة أمثلة لتحقق هذا الإعراب فى كلمات أخرى فى العربية^(٢٨) .

٢ — عند الرفع لا تتأثر هذه الصيغ ، بل تظل كما هي دون علامة ، حيث المؤثر هو النصب والجر فقط .

٣ — عدم وجود علامة فى الرفع هو مالا يصح فى اللغة ، إذ إن كل عامل لابد له من معمول ونتيجة، والرفع معمول لعامل قبله ، فأين أثره أو نتيجته أو علامته ؟

وهذا الأساس مبني على نظرية العامل ، التي أخذت كثيراً من جهد اللغويين العرب ووقتهم وتآليفهم، ولو أنهم انتبهوا إلى أول باب فى النحو العربي ، لوجدوا

(٢٥) انظر : شرح المفصل ٥٢/١ وتذكرة النحاة ٧١٤ و همع الهوامع ٣٩/١ وارتشاف الضرب ٤١٦/١ .

(٢٦) راجع ص ٥٨ من هذا الكتاب .

(٢٧) همع الهوامع ٣٩/١ .

(٢٨) يلاحظ تكرار هذه الجزئية كثيراً .

أن فى تقسيم الكلمات علامات للاسم ، وأخرى للفعل ، لكن ليس هناك علامة للحرف (الأداة) ويعبر ذلك بأن ترك العلامة علامة .

الثامن :

الإعراب بحركات قصيرة مقدرة وبالحروف:

أى "إن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة فى الحروف ، وإن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف" (٢٩) . ومن أصحاب هذا الرأي الإمام السهيلي (٣٠) .

ومعنى هذا الرأي انقسام تلك الأسماء قسمين :

— قسم يعرب بالحركات المقدرة ، وهو (فو ، ذو) .

— قسم يعرب بالحروف، وهو (أبوأخو — حمو — هنو) .

وعلى ذلك فإن الضمة تقدر فى الواو ، والفتحة فى الألف ، والكسرة فى الياء؛ فى القسم الأول ، على حين نجد هذه العلامات ظاهرة فى القسم الثانى ، وهى حروف المد أو الحركات الطويلة .

ولكن لا ندري لماذا رأى أصحاب هذا الرأي أن (فا — ذا) معربان بحركات قصيرة مقدرة ، والأربعة الباقية بالحروف ، ولماذا لا يكون العكس ؟ كما لا ندري هل ذلك التقسيم ناتج عن اتحاد (فو ، ذو) فى المنطوق ، واتحاد الأربعة الباقية أيضاً ؟ إنه رأى يمزج بين رأيين ، وهما الأول القائل بالحروف ، والثانى القائل بالحركات القصيرة المقدرة (٣١) . ولذلك لم يوجه إليه اعتراض ما ؛ لأنه ليس رأياً خاصاً بنفسه، بل هو مزج بين رأيين ؛ كلاهما قد اعترض عليه (٣٢) .

(٢٩) همع الهوامع ٣٩/١ .

(٣٠) انظر : المرجع نفسه ٣٩/١ وارتشاف الضرب ٤١٦/١ .

(٣١) راجع ص ٧٥ ، ٧٧ من هذا الكتاب .

(٣٢) راجع ص ٧٦ ، ٧٩ من هذا الكتاب .

التاسع : عكس الثامن :

أي "إن فاك وذا مال معربان بالحروف ، وأباك وأخاك وحماك وهناك معربة بحركات مقدرة في الحروف"^(٣٣) .

ولم ينسب هذا الرأي إلى أحد من اللغويين ، وهو عكس سابقه الثامن ، حيث إن ما أعرب بالحركات المقدرة هناك ، هو ما أعرب بالحروف هنا ، وهي الأسماء ثنائية المنطوق (فو ، ذو) وما أعرب بالحروف هناك ، هو ما أعرب بالحركات المقدرة هنا ، وهي الأسماء ثلاثية المنطوق (أبو - أخو - حمو - هنو) .

ولم يوجه إلى هذا الرأي أي اعتراض لأنه - كسابقه - مزج بين رأيين ، ولا ندري أيضاً هنا ما سر هذا الإعراب ذي القسمين : واختصاص (فو ، ذو) بقسم منه ، واختصاص (أبو - أخو - حمو - هنو) بالقسم الآخر .

العاشر :

الإعراب بحركات قصيرة مقدرة ؛ دالة عليها حروف العلة :

أي "إنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ، ومنع من ظهورها كون حروف العلة تطلب حركات من جنسها"^(٣٤) . وقد قال بهذا الرأي بعض اللغويين المتقدمين ، ومنهم الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت ٢٠٨هـ) وأبو إسحق الزجاج ، وأبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ^(٣٥) .

ويرى أصحاب هذا الرأي أن هناك حركات قصيرة مقدرة في فونيم الباء من (أبو) مثلاً ، مع وجود الواو والياء والألف ، حسب الموقع الوظيفي للاسم داخل الجملة ، ويرون أن سبب تقدير هذه الحركات هو مجانسة حروف العلة بعدها ، أي هناك ضمة مقدرة على الباء في (أبو) ، وقد دل عليها فونيم الواو بعدها (الضمة

(٣٣) همع الهوامع ٣٩/١ .

(٣٤) همع الهوامع ٣٩/١ وانظر: شرح المفصل ٥٢/١ وارتشاف الضرب ٤١٦/١ .

(٣٥) انظر : تذكرة النحاة ٧١٤ ، ٧١٥ و همع الهوامع ٣٩/١ .

الطويلة) ، وكذلك توجد فتحة مقدرة على الباء فى (أبا) وقد دل عليها فونيم الألف (الفتحة الطويلة) وأيضاً فى الجر توجد كسرة مقدرة عليها (أبى) ، وقد دل عليها فونيم الياء (الكسرة الطويلة) .

وهو رأي يماثل جزءاً من الرايين الثامن والتاسع ، حيث إن هذه الأسماء فيها معربة بحركات قصيرة مقدرة ، ولكن يمتاز هذا الرأي عليهما ؛ حين جعل فونيمات العلة دالة على هذه الحركات المقدرة .

ومع ذلك فإن علة تقدير حركات الإعراب عندهم ، هنا هي المجانسة أو المماثلة بين الحركات ، الحركة القصيرة على الفونيم الثانى من تلك الأسماء ، والحركة الطويلة (الواو — الألف — الياء) . ولكن تختل هذه العلة حالة الرفع ، حيث توجد مماثلة بين الضمة والواو .

وعلى ذلك فإن كلمة (أبو) لا تمر بمراحل صوتية معينة ، حتى تصل إلى وضعها الحالى (أبو) ، بل هي :

أبو — أبو (مقدرة الضمة) .

abu __ abu

أما فى النصب والجر ، فتمر الكلمة بمرحلتين هما :

— أبو — أبا .

aba __ abaw (والفتحة مقدرة) .

— أبو — أبى .

abi __ abiw (والكسرة مقدرة أيضاً) .

ولا يوجد لهذا الرأي من عارضه صراحة ؛ بل يفهم من كل رأي غيره معارضته له ، ويلاحظ هنا أن الزجاج له رأي آخر فى إعراب هذه الأسماء ، وهو

الرأي الثالث^(٣٦) وكلاهما يرى أن الإعراب بحركات قصيرة ، وعلى هذا الأخير فإن فونيمات العلة (ا - و - ي) مورفيمات ، لأنها دالة على الإعراب المقدر .

الحادي عشر :

الإعراب لا ظاهر ولا مقدر :

أى إن هذه الأسماء معربة بحروف إعراب ، وهو إعراب لا ظاهر ولا مقدر ، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير ، وقد قال بهذا الرأي أبو بكر بن السراج (ت ٣١٦ هـ) (٣٧) . والإعراب على ضوء هذا الرأي بحركات طويلة هي الواو والألف والياء ، بل له علامات ظاهرة أو مقدرة ، ولكنه بعد أن رأى أن هذه الفونيمات (ا - و - ي) معربة بها الأسماء الستة ، يعود فيقول إنها ليست علامات إعراب ، بل هي دلائل إعراب فقط .

ورغم أنه لا يوجد فى اللغة العربية ما يسمى إعراباً لا ظاهراً ولا مقدراً ، إلا أن هذه الأسماء معربة بهذا النوع من الإعراب الغريب ، ولا يوجد اعتراض على هذا الرأي رغم غرابته وتناقضه ، حيث يرى ثلاث نقاط متناقضة ، وهي :

— الإعراب بالحروف (الحركات الطويلة) .

— هذه الحروف دلائل إعراب وليست علامات له .

— الإعراب لا ظاهر ولا مقدر .

فالحركات الطويلة — عنده — فى هذه الأسماء مورفيمات إعراب وليست فونيمات من بنية الكلمة .

الثاني عشر :

الإعراب بالنقل والبذل أحدهما أو كلاهما :

وهذا معناه "أنها معربة فى الرفع بالنقل ، وفى النصب بالبذل ، وفى الجر بالنقل والبذل معاً ، فالأصل فى (جاء أخوك) جاء أخوك ، نقلت حركة الواو إلى الخاء، والأصل فى (رأيت أخاك) رأيت أخوك ، فأبدلت الواو ألفاً، والأصل فى (مررت

(٣٦) راجع ص ٥٩ من هذا الكتاب .

(٣٧) انظر : همع الهوامع ٣٩/١ .

بأخيك) بأخوك ، نقلت حركة الواو إلى الخاء ، فانقلبت الواو ياء لاتكسار ما قبلها^(٣٨) .
(٣٩) وقد روى هذا الرأي عن ابن أبي الربيع^(٣٩) .

وهو قريب من الرأي الرابع ؛ الذي يرى الإعراب بحركات قصيرة منقولة
عن فونيمات العلة بعدها^(٤٠) . وبناء على هذا الرأي الأخير ، نجد أن (أخوك وأخاك
وأخيك) قد مرت بالمراحل التالية :

— فى الرفع : أخوك — أخوك .

ahuka __ ahwuka

— فى النصب : أخوك — أخاك .

ahaka __ ahwaka

— فى الجر : أخوك — أخوك — أخيك .

ahika __ ahiwka __ ahwika

ولا يوجد اعتراض على هذا الرأي .

مما سبق يتبين لنا أنه لم يتنازع اللغويون العرب فى شئ ، ولم تختلف
أحكامهم وآراؤهم ، كما اختلفت وتنازعوا فى الأسماء الستة ، حتى وصلوا إلى اثني
عشراً رأياً فى إعرابها .

وهي آراء تراوحت بين علامتي الإعراب الأصلية والفرعية ، الحركات
القصيرة والطويلة .

فمن رأى أنها معربة بالحركات انقسم إلى ثمانية آراء ، هي الثاني ،
والثالث ، والرابع ، والخامس ، والسابع ، والعاشر ، والحادي عشر ، والثاني عشر .

(٣٨) المرجع السابق ٣٩/١ .

(٣٩) انظر : المرجع نفسه ٣٩/١ .

(٤٠) راجع ص ٨٣ من هذا الكتاب .

ومن رأى أنها معربة بالحركات الطويلة فهم أصحاب الرأي الأول ، وقد جمع
الرأي السادس فى إعرابها بين الحركات القصيرة والطويلة .

وهناك رأيان قسما هذه الأسماء إلى مجموعتين؛ إحداهما بالقصيرة والأخرى
بالطويلة، وهما الثامن والتاسع .

ويلاحظ أن أكثر الخلافات جاءت فى الإعراب بالحركات القصيرة فمنهم من
رأى أنها مقدرة ، ومن رآها منقلبة ، ومن رآها مشبعة طويلة ، ومن رآها متغيرة ،
ومن رآها مبدلة ، ومن رآها لا ظاهرة ولا مقدرة .

أما الإعراب بالحروف فلم ينفرد به إلا اللغويون الأوائل ، وهو المشهور فى
إعرابها ، وليس فيه إعمال عقل إعمالاً منطقياً صرفاً ، بل هو أقرب إلى الواقع
اللغوي المستخدم .

هذه الآراء نابعة من فلسفة لغوية ميتافيزيقية ، أكثر من تعبيرها عن الواقع
اللغوي المستخدم — ما عدا الرأي الأول — وكلها قد بدأت من (أب) abu ووصلت
إلى (أبوك abuka) ، أى من اللفظ مفرداً ؛ ثم مركباً إضافياً ثلاثى البنية . ويمكن
أن نرد هذه الآراء إلى الأسباب التالية :

١ — عدم وجود هذه الأسماء مفردة ثلاثية البنية بل ثنائية ، ولذلك أرادوا أن يلتصقوا
الفونيم الثالث ؛ ليتحمل علامة الإعراب ؛ فاختلوا بشأن الثالث وعلامة
الإعراب، وبخاصة أنه ليس صوتاً صامتاً يتحملها .

٢ — اختلاف مدارسهم واتجاهاتهم ، وبخاصة البصريون والكوفيون ، ولذلك خطأوا
بعضهم بعضاً .

٣ — اعتمادهم على القياس كثيراً ، وهو سبب تعبيرهم : (ليس له نظير) .

٤ — عدم اطلاعهم على اللغات السامية ؛ كالعبرية والسريانية ، باعتبارها لغات
مضاربة للعربية .

ولهذا جاءت تأويلاتهم وتفسيراتهم فى غالبيتها — من قبيل الترف الفكرى
اللغوي .

ويزيد أحد الباحثين سببين آخرين هما :

— تشجيع الساسة لهم .

— تأثرهم بالفقهاء فى الافتراض والتعليل^(٤١) .

(٤١) انظر : آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً ١٢٧ .



الفصل الرابع

مشابهة بعض الأسماء
للأسماء الستة

لاحظ بعض اللغويين العرب أن هناك بعض الكلمات التي تشابه الأسماء الستة، وذكروها عند عرضهم إياها ، فابن الحاجب يعرض بذلك فيقول :

"وقد يتبع فاء (مرء) أيضاً حرف إعرابه ، فيقال: مُرؤ ، ومَرأ ، ومِرء ، وعين (امرؤ وابنم) تابع لحرف الإعراب اتفاقاً ، وفي (دم) ثلاث لغات ، القصر كـ(عصى) ، والتضعيف كـ(مد) ، وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كـ(يد)" (٤٢) .

كما يرى السهيلي أن قياس (أب) على (دم) و(هن) و(غد) أقل صواباً من (أب - أبين) ، فبعد أن يكون مثل (دم) و(يد) ، ولم ينتد كل البعد (٤٣) .

وقد رأى ابن جني أن هناك عدة أسماء مبدوءة بهمزة وصل ، هي : (ابن - ابنة - امرؤ - امرأة - اثنان - اثنتان - اسم - است - ايم) وهي كلها معتلة ومحدوفة اللام (٤٤) . وقد "أسكنت أوائلها ودخلتها همزة الوصل" (٤٥) .

ويمكن أن نقسم هذه الأسماء المشابهة للأسماء الستة أقساماً ثلاثة هي :

— أسماء مفردة مبدوءة بهمزة وصل "ولا تعد أبدأ ، إنما هي زائدة" (٤٦) .
وهي ثنائية التركيب ، ومنها (ابن - اسم) ويلحق بها (دم - يد) .

— أسماء دائماً مثناة ، ومفردها من غير جنسها، بحيث إذا ردت إلى جذرها ظهر أصل تركيبها، ومنها (اثنان - اثنتان) .

— أسماء معربة من مكائين ، ومنها (امرؤ - ابنم) .

(٤٢) الكافية ٢٩٧/١ .

(٤٣) انظر : أمالي السهيلي ٦٢ .

(٤٤) انظر : المنصف ٥٨/١ .

(٤٥) المرجع نفسه ٦٤/١ .

(٤٦) المرجع نفسه ١١٨/١ .

وفيما يلي دراسة لهذه من وجهة نظر اللغويين العرب القدامى ، وبيان أوجه الشبه بينها وبين الأسماء الستة .

الأسماء المفردة

ابن :

الابن هو الولد ، وجذره - فيما يرى اللغويون العرب - مختلف فيه ، على ثلاثة آراء :

١ - بنو binwun

٢ - بنو banawun

٣ - بنى banyun^(٤٧) .

فالرأيان الأول والثاني يرجعانه إلى جذر واحد هو (بنو) ؛ والمحذوف من (ابن) عندئذ هو السواو ، وقد نسب هذان الرأيان إلى أبى اسحق الزجاج . وليس هناك خلاف بينهما إلا فى التركيب الصرفي لكل منهما ، وبالتحديد فى الصوائت المصاحبة للصوامت ، وبناءً على ذلك فإن الصيغة الأولى تتكون من مقطعين صوتيين ، على حين تتكون الصيغة الثانية من ثلاثة مقاطع هكذا.

أما الرأي الثالث فهو يرجع (ابن) إلى جذر آخر هو (بنى) ، والمحذوف من (ابن) حينئذ هو الياء والتركيب الصوتي هنا ذو مقطعين هما :

بن + ي

= ص ح ص + ص ح ص

والألف فى (ابن) همزة وصل ، لعدم إمكان النطق بصامت ساكن فى اللغة العربية ، ووزنه فى الحالات الثلاث هو (إفع)^(٤٨) .

(٤٧) انظر : لسان العرب (بنو) ٢٧٠/١ ، والصحاح ٢٢٨٦/٦ ، والمنصف ٥٨/١ .

(٤٨) انظر : لسان العرب ٢٧٠/١ ، والصحاح ٢٢٨٦/٦ وأوضح المسالك ٣٩/١ .

والمصدر من (ابن) هو البنوة ؛ بالإجماع على الواو وليس الياء ، ويثنى على (ابنين) . ويجمع بصيغة جمع التكسير (أبناء) وبصيغة جمع المذكر السالم ، وهي ما سماها اللغويون ملحقاً بجمع المذكر السالم . وهي (بنون ، وبنين) . والنسبة إليه بنوى أو ابنى ، ويصغر على (بْنَى وبْنَى)؛ بفتح الياء وكسرها^(٤٩) . وقد قرئ بهما في القرآن الكريم ؛ في قوله تعالى :

"يا بني اركب معنا ولا تكن مع الكافرين"^(٥٠) .

وهناك أشياء كثيرة توصف بـ (ابن) ؛ منها :

— ابن آدم : أي الإنسان .

— ابن الليل : أي اللص .

وقد أحصى ابن منظور هذه التراكيب الإضافية ، وأوصلها إلى خمسين تركيباً^(٥١) . ومؤنث (ابن) له صيغتان هما :

— ابنة ، وهي قياسية بزيادة تاء التأنيث .

— بنت ، وهي سماعية تشابه صيغة (أخت) ؛ مع فارق بسيط ، وهو ضم همزة (أخت) وكسر باء (بنت) ، وكما اختلف اللغويون في (تاء) أخت^(٥٢) ، فقد اختلفوا أيضاً في (تاء) بنت . هل هي للتأنيث أم مبدلة من لام الاسم ؟^(٥٣) فقد رآها سيبويه مبدلة من لام الاسم ، وأصلها عند (بنوة) بوزن (فَعْلَة) ، ثم لحقتها التاء

(٤٩) انظر : الصحاح ٢٢٨٧/٦ وارتشاف الضرب ٢٨٧/١ ، ٢٨٨ .

(٥٠) سورة هود ٤٢/١١ وقد قرأ عاصم وحده بالفتح ، وباقي السبعة بالكسر ، ولقراءة الفتح توجيه واحد ، وهو الاكتفاء عن الألف بها في (يابنبا) ، ولقراءة الكسر توجيهان ، إما الاكتفاء بالكسرة عن الياء في (يا بني) ، أو حذف الألف لالتقاء الساكنين ، الألف والراء في (اركب) ، انظر : البحر المحيط ٢٢٦/٥ وتفسير القرطبي ٣٩/٩ .

(٥١) انظر : لسان العرب ٢٧١/١ .

(٥٢) راجع ص ٢٢ من هذا الكتاب .

(٥٣) انظر : المنصف ٥٨/١ والوجيز ٥٢ — وارتشاف الضرب ١٥٦/١ .

المبدلة من لامها وليست علامة تأنيث^(٥٤) . وذلك لسكون الفونيم الذي هو قبل التاء (النون) ، ولا بد من فتحه قبل تاء التأنيث^(٥٥) . أما الكوفيون فقد رأوها علامة تأنيث^(٥٦) . وقد علق ابن منظور على ذلك بأنه لا دليل فيه على أن المبدل من (بنت) واو^(٥٧) .

مما سبق نرى أن أوجه الشبه بين الأسماء الستة و (ابن) هي:

١ - عدم وجود الصامت الثالث الذي به تصير الكلمة ثلاثية والتماس هذا الصامت والاختلاف فيه .

٢ - صيغة المؤنث منه التي تشبه صيغة المؤنث من (أخ) .

٣ - صيغتا جمعه ؛ (أبناء) جمع تكسير ، و(بنون) جمع سلامة ، مثل أب (آباء وأبون) .

اسم :

للفظ (اسم) دالتان مختلفتان ؛ لغوية واصطلاحية .

- فالدلالة اللغوية له هي كلمة يعرب بها الشئ ويستدل بها عليه^(٥٨) ، أو هو "اللفظ الموضوع على الجوهر أو العرض ؛ لتفصل به بعضه عن بعض"^(٥٩) . وذلك مثل إطلاق لفظ (كتاب) على مجموعة أوراق بين دفتين ؛ تحتوي على علم أو أدب .

الدلالة الاصطلاحية تتعلق بعلم النحو Syntax ، حيث يرى اللغويون أن الاسم لفظ دال على حدث غير مقترن بزمن^(٦٠) .

(٥٤) انظر : الكتاب ٣١٧/٤ وشرح المفصل ١٢١/٥ .

(٥٥) راجع ص ٢٦ من هذا الكتاب .

(٥٦) انظر : ارتشاف الضرب ٢٩٣/١ .

(٥٧) انظر : لسان العرب ٢٧٠/١ .

(٥٨) انظر : المعجم الوسيط ٤٥٢/١ .

(٥٩) انظر : لسان العرب (سما) ٢١٢/١ .

وهناك خلافات بين هؤلاء اللغويين في اشتقاق الاسم من الناحية اللغوية (name) ، وكذا في دلالاته الاصطلاحية، بوصفه قسماً من أقسام الكلم العربي (noun).

فقد اختلفوا في اشتقاق الاسم من الناحية اللغوية فريقين ؛ بصري وكوفي .

فأصحاب المدرسة البصرية يرون أن (اسم) ذو جذر ثلاثي هو (سمو) ، وبذلك يكون الاسم عندهم ذا دلالة على الارتفاع والعلو ، ولذلك يطلق على الشيء المسمى ؛ فكأنه مرتفع عليه وظاهر فوقه لا يعرف إلا به . وقد رأوا - على ضوء هذا الجذر - أن الفونيم المحذوف من (اسم) هو (الواو) الذي هو لام الكلمة ، وأنه على وزن (أفع) ، وقد جئ بالهمزة أوله لعدم البدء بصامت ساكن في اللغة العربية ، فهي همزة وصل ؛ واشتقوا منه فعلاً هو (سمى) ، ومصدرأ هو (تسمية) ، وجمعه (أسماء) .

وأصحاب المدرسة الكوفية فرأوا أيضاً أن (اسم) ذو جذر ثلاثي هو (وسم) ، ويكون الاسم لديهم ذا دلالة على العلامة والإشارة، وأطلق على الشيء المراد ليكون علامة عليه وإشارة إليه وعلى ذلك فإن الفونيم المحذوف منه هو الواو ، وهي هنا، على ضوء ذلك - هو (اعل) ، وجئ أيضاً بالهمزة أوله توسلاً للنطق بصامت ساكن، والفعل منه هو (وسم) ، والمصدر هو (وسم) ، أما صيغة جمعه فلا تتغير عما قال به البصريون^(٦١) .

وقد أورد اللغويون ست صيغ لهجية لـ (اسم) هي .

— اسم ism بكسر الهمزة .

— أسم usm بضم الهمزة .

(٦٠) انظر : الكتاب ١٢/١ والمقتضب ١٤١/١ وشرح المفصل ٢٢/١ والكافية ٩/١ وشرح شذور الذهب ١٤ والفصول الخمسون ١٥١ .

(٦١) انظر في ذلك : الإنصاف ٤/١ - ١٠ والصاحبي ٩٩ ، ١٠٠ وشرح المفصل ٣٢/١ والصاح ٢٢٨٣/٦ والمنصف ٥٣/١ ، ٦٠ وتذكرة النحاة ٧٠٤ ولسان العرب (سمو) ٢١٢/٢ وارتشاف الضرب ١٢٢/١ ، ١٢٣ ومدرسة الكوفة ٩٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ وعلم اللغة العربية ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

— سِم Sim بكسر السين .

— سُم Sum بضم السين .

— سُمَى Suma بضم السين وألف مقصورة ، على وزن (فُعَل)

— سِمَا Sima بكسر السين وألف مقصورة ، على وزن (فُعَل) ^(٦٢) .

والأشهر من هذه الصيغ الست هو الصيغة الأولى (اسم) ، ولم يرد من الصيغ الخمس الباقية شئ في القرآن الكريم ، وقد استشهد اللغويون على الصيغتين الثالثة والرابعة بالبيت التالي :

باسم الذي في كل سورة سمة ^(٦٣) .

حيث تقرأ كلمة (سمة) بضم السين وبكسرهما .

أما الخلافات حول الدلالة الاصطلاحية (اسم) ، فقد دارت حول محور واحد ، وهو أسبقية الاسم بمدلوله النحوي ، أو الفعل .

وقد رأى البصريون أن الاسم هو أصل الكلم العربي المشتق (الفعل — صفة الفاعل — صفة المفعول — صيغ المبالغة — الظرف ... إلخ) وسموه المصدر . على حين رأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل ^(٦٤) . وهذا معناه أن الحدث المجرد عن الزمن عند البصريين سابق على الحدث المصاحب للزمن ، وهو خلاف لا يمكن ترجيح أحد طرفيه على الآخر ، لأنه يدخل في ميتافيزيقا اللغة Mitaphisic Language ، أو ما وراء اللغة ، ويتعلق بنشأتها التي لا طائل من بحثها ، ومع ذلك فقد رأى أحد الباحثين المحدثين أن الصحيح هو أسبقية الفعل على الاسم ^(٦٥) .

(٦٢) انظر : لسان العرب (سمو) ٢/٢١٢ ، والصحاح ٦/٢٢٨٣ ، والمنصف ١/٦٠ ، ٦١ ، وشرح المفصل ١/٢٣ ، ٢٤ ، والإنصاف ١/٩ ، ١٠ .

(٦٣) البيت من الرجز ، وهو لرؤية بن العجاج أو رجل من بني كلب ، انظر : لسان العرب (سمو) ٢/٢١٢ والإنصاف ١/١٠ والمقتضب ١/٣٦٤ وشرح المفصل ١/٢٤ .

(٦٤) انظر : شرح المفصل ١/١١٠ والإنصاف ١/٩ ، ١٠ .

(٦٥) انظر : مراحل تشكل نظام المعجم ٨٨ .

— سبق يمس ان يرى ان اوجه التشابه بين (اسم) والاسماء الستة هي :

١ — عدم وجود صامت ثالث ، ومحاولة تقديره ، والاختلاف فيه .

٢ — تعدد صيغه اللهجية ؛ مثل بعض الاسماء الستة.

ويلاحظ أن معظم المعاجم اللغوية لم تورد كلمة (اسم) في بحثها لجذر (وسم) ؛ بل تحت جذر (سمو) (٦٦) .

وقد أورد ابن دريد معنى (سمو) المعجمي فقط، وهو العلو والارتفاع ، ولم يذكر لفظ (اسم) (٦٧) .

دم :

لم تعرف المعاجم العربية كلمة (دم) ، بل اكتفت بإيراد المشتقات منها ، والدم هو السائل الأحمر الذي يجري في الجسم كله بواسطة نبضات القلب ، وهو اسم مكونين من صامتين اثنتين . ولذلك حاول اللغويون رده إلى جذر ثلاثي فاختلفوا ؛ حيث يرى ابن دريد أن أصله (دَمَم) damam على وزن (فَعَلَ) ، ويستخرج منه فعلاً هو دَمَّ الشئ يدمّه دماً إذا طلاه (٦٨) . وهو جذر مرفوض عند الكسائي من قبل ، حيث عارض ذلك فقال : "لا أعرف أحداً ينقل الدم" (٦٩) . أي يقول (الدم) .

ويرى الجوهري أن أصله (دَمَو) damawa ، ويعلل وجود الفعل (دمى — يدمي) بالياء "لحال الكسرة التي قبل الياء" (٧٠) . أي للمماثلة بين كسرة الميم والواو بعدها ، فتقلب الواو ياءً ، أي إن الفعل هو : دَمَو damiwa ، ثم يقلب إلى دَمِيَ damiya .

(٦٦) وذلك في لسان العرب والصحاح والمعجم الوسيط ٤٥٢/١ .

(٦٧) انظر : جمهرة اللغة ٥٣/٣ .

(٦٨) انظر : المرجع السابق ٧٦/١ .

(٦٩) لسان العرب (دما) ١٠١٦/١ .

(٧٠) الصحاح ٢٣٤٠/٦ .

ويسرى المبرد والسهيلي والزجاج أن أصل (دم) دَمَى damayun ، على وزن (فَعَلَ) ويستدلون على ذلك بالفعل (دميت) ، في قول العرب : دميت يد فلان^(٧١).

وقد قال بذلك الجذر أيضاً سيبويه وابن سيده وابن منظور ، ولكنهم اختلفوا في الوزن ، فهو عندهم (دَمَى) damyun على وزن (فَعَلَ) ، ولهم على ذلك دليلان:

الأول : قال به ابن سيده ، وهو "أنه لما حذف ورد إليه ما حذف منه حركت الميم ؛ لتدل الحركة على أنه استعمل محذوفاً"^(٧٢).

أى أنه يرى أن حذف الياء من (دمى) حرك الميم فجعلها كسرة قصيرة ، وتدل هذه الحركة على فونيم محذوف ، وهو كلام لا دليل عليه كما أنه لا يستقيم بالنظر إلى اللغة ، حيث لا تدل حركة فونيم ما آخر الكلمة ، على أن هناك فونيميا صامتاً آخر محذوفاً؛ إلا في حالة كون المحذوف من جنس الفونيم الموجود ، أى فتحة قصيرة وطويلة ، أو ضمة أو كسرة ، فتدل الفتحة القصيرة على الطويلة ، والضمة القصيرة على الطويلة (و) والكسرة القصيرة على الطويلة (ى) ، وذلك عند جزم المضارع الناقص ، مثل قوله تعالى :

(ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً)^(٧٣).

حيث دلت كسرة الميم فى (يرم) على وجود كسرة طويلة (ى) محذوفة للجزم، وكذلك فى حذف الياء والواو فى كثير من فواصل القرآن الكريم ، كما قوله تعالى :

(يوم يدع الداع إلى شئ نكر)^(٧٤).

- (وخاف وعيد)^(٧٥).

(٧١) انظر : الكافية ٢٩٧/١ وتذكرة النحاة ١٤٣ ولسان العرب (دما) ١٠١٧/١ ومجالس العلماء ٢٥٠.

(٧٢) لسان العرب ١٠١٧/١ وانظر الكافية ٢٩٧/١ ولم أجده فى المخصص .

(٧٣) سورة النساء ١١٢/٤ .

(٧٤) سورة القمر ٦/٥٤ .

وفى علم اللغة نجد أن هذا ليس حذفاً ؛ بل تقصيراً للمقطع^(٧٦) .

الثاني :

قال به سيبويه ، وهو قياس صيغة جمع دم على صيغ جمع كلمات أخرى ساكنة العين ، حيث يجمع دم على "دماء ودُمَى ، مثل ظبى : ظباء وظبى ، ودلو : دلاء ودلى"^(٧٧) . وهو استقراء ناقص إذ إن هناك كثيراً من صيغ الجمع على وزن (فَعَال) وليس مفرد لها ساكن العين ، مثل : بلاد — عماد — حسان ؛ حيث إن مفرد كل منها هو : بلد ، عمود ، حسنة ، وليست ساكنة العين ، وهناك صيغ جمع على وزن (فُعَل) ، ولكن مفرد لها ساكن العين . مثل : عُلَب ، قُبَل ، لُعَب ، حيث إن مفرد كل منها ساكن العين ، هو : علبة ، قبلة ، لعبة .

يثنى (دم) على (دميان) وسمع (دموان) ، ويصغر على (دُمَى) ، وينسب إليه دُمَى أو دموى^(٧٨) . وقد يعامل معاملة الاسم المقصور ، فيعرب بحركات قصيرة مقدرة ويلزم حالة واحدة هي (دما) ، ومنه قول الشاعر :

غفلت ثم أنت تطلبه ..

فإذا هي بعظام ودما^(٧٩) .

ومع أنه اسم ذو صامتتين اثنتين ؛ فإن العرب لم يلحقوا به همزة وصل ، كما فعلوا فى (اسم وابن) ، وذلك لحركة الدال^(٨٠) .

(٧٥) سورة إبراهيم ١٤/١٤ .

(٧٦) أى تقصير الحركة الطويلة إلى قصيرة ، مثل يدعو — يدع .

(٧٧) لسان العرب (دما) ١٠١٧/١ .

(٧٨) انظر : المرجع نفسه ١٠١٧/١ والكتاب ٣٥٨/٣ .

(٧٩) البيت من الزمل وهو غير منسوب ، انظر : شرح المفصل ٨٤/٥ ، وخزانة الأدب ٤٩١/٧

، ٤٩٣ وهمع الهوامع ٣٩/١ ولسان العرب ١٣/١ فيه الشطر الأخير ولسان مجالس العلماء

٢٤٩ بلفظ (غفلت ثم أنت ترشفه) يزى الأصمى أن "الرواية فإذا هي بعظام ودماء ، ثم قصر

الممدود ، مجالس العلماء ٢٥٠ .

من هنا نرى أن أوجه التشابه بين (دم) والأسماء الستة هي :

١ - عدم وجود صامت ثالث لـ (دم) ، والتماس اللغويين هذا الثالث ، واختلافهم فيه .

٢ - إعرابه بالحركات المقدرة (القصر) ؛ كالأسماء الستة .

٣ - عدم دخول همزة الوصل أوله ؛ كالأسماء الستة .

يد :

"اليد من أعضاء الجسم وهي من المنكب إلى أطراف الأصابع ، ومن كل شيء مقبضه"^(٨١) . ولما كانت اليد معروفة ظاهرة الدلالة ، فلم يعرفها اللغويون العرب القدماء ، بل بحثوا في أصلها (جذرها) واشتقاقاتها ولم يختلفوا في جذرها ، بل ردوه جميعاً إلى (يدي) ، ورأوا أن وزنه (فَعْل) يسكون العين ، واستدلوا على ذلك الوزن بصيغتي الجمع :

(أيدٍ ، يُدَيّ) مثل أفئس وفئوس جمعاً لفئس ، وهو استدلال قياسي . والمحذوف - في ضوء جذرهم هذا - هو الياء ؛ التي يستدلون عليها بالفعل (يديت) في قولهم : (يديت إليه يداً) ، وقولهم (يديت الرجل) إذا أصبت يده . ويستدلون بالتصغير أيضاً (يُدَيّة) ، وبالنسبة (يديّ) في رأى الأخفش الأوسط ، أو (يدوي) في رأى سيبويه^(٨٢) .

ومع أن هذه الكلمة مكونة من صامتين اثنتين ، إلا أن العرب لم يلحقوها همزة الوصل ؛ مثل (دم) ، وذلك لحركة الياء^(٨٣) . وتبقى (يد) على هذين الصامتين

(٨٠) انظر : المنصف ٦٣/١ .

(٨١) المعجم الوسيط ١٠٦٣/٢ .

(٨٢) انظر : الكتاب ٢٥٨/٣ ولسان العرب (يدا) ١٠٠٥/٣ ، ١٠٠٧ ، والصحاح ٢٥٣٩/٦ وتذكرة

النحاة ١٤٢ ، ١٤٣ وشرح شذور الذهب ٤٣ ومجالس العلماء ٢٥٠ .

(٨٣) انظر : المنصف ٦٣/١ .

دائماً ، مثل (دم) فى حالتى الأفراد والإضافة ، رغم أن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها.

ولم يعلل اللغويون ذلك ، بل اكتفوا بقولهم : "حذفوا لامها فى الأفراد وهى الياء ، وجعلوا الإعراب على ما قبلها ، فقالوا : هذه يد ، ثم لما أضافوا أبقوها محذوفة اللام" (٨٤) .

ولما كانت اليد تأخذ وتعطى ، فقد تحولت دلالتها إلى النعمة والإحسان والقوة ، فى كثير من الاستخدامات اللغوية ، وخصوصاً صيغة الجمع (أيادي) ؛ التى رآها لغويو العربية القدماء جمع الجمع :

(يد — أيدي — أيادي) .

إذن كلمة (يد) تشابه الأسماء الستة فيما يلي :

١ — تركيبها من صامتين ، وحذف الثالث والتماسه ، والاتفاق عليه ، مثل (أبو) .

٢ — عدم دخول همزة الوصل أولها كالأسماء الستة .

الأسماء المثناة

ونكتفى منها بلفظ هو واحد (اثنان) ، وهو اسم لا يفرد أبداً فى الاستعمال اللغوي بل يستعمل المفرد منه من جذر آخر بصيغة (واحد) (٨٥) .

وأصل هذا الاسم — فيما يرى لغويو العربية القدماء — هو (ثنى) على وزن (فعل) ويحمل دلالة الطى والعطف ورد الشئ بعضه إلى بعض والصرف عن الشئ (٨٦) . ورغم أن المفرد المستعمل من (اثنان) هو (واحد) ؛ إلا أن اللغويين قد رأوا أنه موجود وهو (اثن) مثل (ابن) ، وفى المؤنث (اثنة) مثل (ابنة) . وقد دخلتها كلها همزة الوصل لسكون الشاء ، وقد استدلوا على أن المحذوف من تلك الكلمة هو الياء ،

(٨٤) شرح شذور الذهب ٤٣ .

(٨٥) انظر : المزهري ١٩٥/٢ .

(٨٦) انظر : جمهرة اللغة ٥٢/٢ والألفاظ الكتابية ١٢٧ .

الذي هو لامها ، بالفعل : (ثني - يثنى) ، والجمع (أبناء) مثل (أبناء وأخاء) ، والنسب (ثنوي) مثل (بنوي) و(اثني) مثل (ابني) ^(٨٧) .

وللمؤنث صيغتان حالة المثنى هما (اثنتان وثلثان) ، فالصيغة الأولى قياسية ، والتاء فيها - كما يراها هؤلاء اللغويون - ليست للتأنيث بل هي منقلبة عن الياء ، وأصل الصيغة (ثنيان) ^(٨٨) . وهي عند أبي عثمان المازني للإلحاق بصيغة (فعل) ؛ مثل (جلس وضرس) ، وذلك استناداً إلى النون قبلها ^(٨٩) .

من هنا نرى أن كلمة (اثنتين) تشابه الأسماء الستة من حيث :

- ١ - وجود مفردتها على صامتين اثنتين ، والتماس اللغويين ثالثاً محذوفاً .
- ٢ - وجود صيغة المؤنث (ثنتان) بسكون ما قبل التاء ، كما في صيغة (أخت) .
- ٣ - حكمهم أن التاء في (ثنتان) ليست للتأنيث؛ كما في صيغة (أخت) .

المعرب من مكانين

ابنم :

أصل تلك الكلمة هو (ابن) ، الذي سبق بحثه ^(٩٠) . وقد اختلف اللغويون في سبب وجود الميم فيها على رأيين :

أحدهما يرى أنها عوض عن لام الاسم المحذوفة ^(٩١) ، أي عوض عن الواو التي افترضوها في جذر الكلمة (بنو). ولما كانت محذوفة جئ بالميم بدلاً منها ، وذلك كما يلي :

ابنو — ابن — ابنم

^(٨٧) انظر : لسان العرب (ثنا) ٣٧٨/١ ، ٣٧٩ ، والصاحح ٢٢٩٥/٦ .

^(٨٨) انظر : الكافية ١٦١/٢ ، والوجيز ٥٣ .

^(٨٩) انظر : المنصف ٥٩/١ .

^(٩٠) راجع ص ١٠٥ من هذا الكتاب .

^(٩١) انظر : لسان العرب (بنا) ٢٧١/١ .

والثاني يرى أنها زائدة ، وقال به أبو عثمان المازني، حيث يرى أن "الميم زائدة ، وليست بدلاً من لام الفعل ، لأنها لو كانت بدلاً لجرت مجرى اللام ، فكانت اللام من أجل ذلك كأنها ثابتة ، لأن الشيء إذا أبدل منه لم يحذف ، وإنما جئ بشئ فوضع موضعه فجري مجراه" (٩٢) . يفصل ابن منظور ذلك ، فيرى أن زيادة الميم هنا "كما زيدت في (فُسْحَم ودَلْفِم) ، وكأنها في ابن أمثل قليلاً" (٩٣) .

وكما اختلفوا في الميم اختلفوا أيضاً في الإعراب فريقين :

الأول : يرى أن الإعراب على الميم فقط ، والحركة القصيرة التي قبل الميم الاتباع ، وقال بهذا الرأي أصحاب المدرسة البصرية .

الثاني : يرى أن الإعراب من مكانين (الميم والنون)؛ وقال بهذا الرأي لغويو الكوفة (٩٤) . أما الألف أوله فهي همزة وصل ، لسكون الباء ؛ كما في (ابن) (٩٥) . وليس للفظ (ابنم) مؤنث أو مثنى أو جمع ؛ حيث لم يسمع عن العرب ذلك (٩٦) .

من هنا نرى أن أوجه الشبه بين (ابنم) والأسماء الستة هي التي سبق أن أوردناها عند عرضنا لكلمة (ابن) ، مع زيادة الإعراب من مكانين .

امروء :

هذه الكلمة بمعنى رجل أو إنسان ، وله صيغ لهجية ست هي :

— امروء imru وهي الأشهر .

(٩٢) المنصف ٥٨/١ .

(٩٣) لسان العرب ٢٧١/١ وانظر : المزهر ٢٥٨/٢ .

(٩٤) انظر : الصحاح ٢٢٨٧/٦ وشرح شذور الذهب ٣٤ و همع الهوامع ٤٠/١ وارتشاف الضرب ٤١٥/١ .

(٩٥) انظر : الصحاح ٢٢٨٧/٦ .

(٩٦) انظر : ارتشاف الضرب ٤١٥/١ .

— مُرَوْ mur .

— امرَوْ imrau .

— مَرَّ mar وهي مشهورة أيضاً .

— مِرَّ mir .

— مَر mar .

وقد عبّر السيوطي عن هذه الصيغ بقوله : "فتح الميم في الأصول الثلاثة وضم الراء على كل حال ، وفي (مرء) فتح الميم مطلقاً .. وكسرها مطلقاً .. وضمها مطلقاً" (٩٧) .

وقد قرئ في القرآن الكريم بصيغتي (مَرَّ ومِرَّ) في قوله تعالى :

(فیتعلمون منهما ما يفرقون به بين المرء وزوجه) (٩٨) .

والمؤنث من هذه الكلمة له صيغتان هما :

— امرأة imraah .

— مَرَّ marah .

وهناك خلاف أساسي بين كل من صيغتي التذكير المشهورتين (امرؤ — مرء) وهو وجود همزة الوصل في (امرؤ وامرأة) ، وعدم وجودها في الصيغتين الأخريين ، والسبب هو سکون الميم في الأوليين ، وتحركها في الأخريين (٩٩) .

ويرى أبو عثمان المازني أن (مرء) تشابه (أخوك) ؛ حالتي الأفراد والإضافة، فيقول : "شبهوا الراء في قولهم (المَر والمَر والمر) بالخاء في (الأخ

(٩٧) مع الهوامع ٤٠/١ وانظر : المنصف ٦٢/١ ولسان العرب (مرا) ٤٥٩/٣ والكافية ٢٩٧/١ .

(٩٨) سورة البقرة ١٠٢/٢ وقد قرأ بكسر الميم والهمزة ابن أبي اسحق والأشهب العقيلي والحسن

البصري ، وبالفتح جمهور القراء ، انظر : البحر المحيط ٣٣٢/١ .

(٩٩) انظر : المنصف ٦٢/١ .

والأخ والأخ) ، فأتبعوا عينها حركة لامها فقالوا : هذا امرؤ ، ورأيت امرأة ، ومررت بامرئ ، كما قالوا : هذا أخوك ، ورأيت أخاك ، ومررت بأخيك" (١٠٠) .

وقد رأى الكسائي والفراء أن (امرؤ) معرب من مكانين ، وعلى ذلك "بأن آخره همزة، والهمزة قد تترك في كثير من الكلام ، فكرهوا أن يفتحوا الراء ويتركوا الهمزة ، فيقولون : (امرؤ) فتكون الراء مفتوحة والواو ساكنة فلا يكون في الكلمة علامة للرفع ، فأعربوه من الراء ليكونوا تركوا الهمزة آمنين من سقوط الإعراب" (١٠١) .

وهما هنا يعللان الإعراب من مكانين بسقوط الهمزة أحياناً ، فتظل الواو ساكنة وقبلها فتحة ، وهذا لا وجود له في اللغة العربية ، حيث تقلب الواو همزة (١٠٢) . حتى لا تصير حركة مركبة diphthong (١٠٣) آخر الكلمة (aw) ، هكذا :

امرؤ — امرؤ imraw — imra u

وهناك رأى آخر ، وهو أن حركة الراء إتياع وليست إعراباً ، مثل (ابنم) (١٠٤) .

ويثنى امرؤ على (امرؤان) ، وامرأة على (امرأتان) ، ومرء على (مرءان) ، وليس لهما جمع من جنسهما ، بل يجمع (مرء و امرؤ) على رجال أو ناس ، وتجمع (مرأة) على نسوة (١٠٥) .

وبذلك نرى أن أوجه التشابه بين (امرؤ) والأسماء الستة هي نفسها التي ذكرناها عند حديثنا عن (ابنم) (١٠٦) .

(١٠٠) المرجع السابق ٦٢/١ .

(١٠١) لسان العرب ٤٥٩/٣ .

(١٠٢) ويسمى هذا بالإعلال ، مثل : سماو — سماء ، بناو — بناء ، انظر : الوجيز ٤٥ والممتع ١/

٣٢٦ وارتشاف الضرب ١/١٢٥ .

(١٠٣) الحركة المركبة هي النقاء صوتي لين أو حركتين في مقطع واحد ، انظر : في اللهجات العربية ٩٠

والمدخل إلى علم اللغة ، ودراسة صوتية في لهجة الواحلت.

(١٠٤) انظر : همع الهوامع ٤٠/١ ولسان العرب ٤٥٩/٣ وارتشاف الضرب ١/٤١٥ .

(١٠٥) انظر : المزهر ٢/٢٠٠ .

(١٠٦) راجع ص ١٢٥ من هذا الكتاب .



الباب الثاني

الدراسة المقارنة

بعد كل هذا العناء الذي تكبده لغويو العربية ، بشأن الأسماء الستة وما شابهها ، نحاول في هذا الباب أن نخرج من الدائرة الضيقة التي رسمها هؤلاء لأنفسهم إلى دائرة اللغات السامية ، ونرى على ضوءها ما رأيناه سابقاً .

وينقسم ذلك الباب إلى فصول ثلاثة تعالج الأسماء الستة في اللغات السامية الأخرى كالعبرية والحبشية والآرامية وغيرها من اللغات السامية ، كما تفصل في تلك الأسماء المشابهة لها ، وأخيراً نرى بعض أوجه النقص في معالجة لغويي العربية لبعض القضايا اللغوية ، واختلاف ما توصلوا إليه من نتائج ، عند المقارنة بتلك الساميات الأخرى .



الفصل الأول

الأسماء الستة

بدأت اللغة بشكل عام بكلمات أحادية المقطع، ثم تطورت بعد ذلك شيئاً فشيئاً إلى كلمات ثنائية المقطع ثم ثلاثية المقطع^(١٠٧). والأسماء الستة - حال الوقف والإفراد - ذات مقطع واحد ، هكذا :

(أب - أخ - حم - نو - فو - هن)

وهي كلمات ثنائية ، مكونة من صامتين اثنتين ، ثم زادت بعد ذلك عن طريق اللواحق والسوابق إلى الثلاثي والرباعي^(١٠٨). وتعد أربع منها ثنائية وهي (أب - أخ - حم - هن) وتعد من أقدم الأسماء في اللغات السامية ، حيث "تختلف عن أخواتها فلم يلحقها التطور"^(١٠٩).

ولما كانت هذه الأسماء الثنائية قديمة في اللغات السامية ، فإن برجشتراسر يرى أنها أسماء "أصلية غير مشتقة من الأفعال ، كما زعم بعض النحويين واللغويين القدماء ، والحقيقة على عكس ذلك ، فالأفعال منها - إن وجدت - مشتقة من الأسماء"^(١١٠). وطبقاً لهذا الرأي فالساميون القدماء عرفوا مثلاً كلمة (أخ) قبل أن يعرفوا الفعل منه وهو (أخى - يؤاخى) ، وأيضاً عرفوا كلمة (يد) قبل أن يستخدموا الفعل (أيد) - يؤيد). وهذا الرأي الذي قال به برجشتراسر خاص بالأسماء الثنائية التركيب فقط ، وليس بكل الأسماء ، فالتعميم فيه ضرب من التخمين والفلسفة .

(١٠٧) انظر : نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ١٤٩ - ١٥٩ ومراحل تشكل نظام المعجم العربي ٨٤ و ..

- O, Jespersen ; Language ; p . ٣٦٨ .

- Ronalled A..Hall ; Intriductory linguistics ; p. ٢٧٨ .

ولا نريد أن نخوض في أمر النشأة الثنائية للكلم العربي ، فهذا ليس موضعه ، وقد خاض فيه كثيرون من أمثال : مرمجي الدومنيكي وعبد الله أمين وجورجي زيدان.

(١٠٨) انظر : الدلالاتية المقارنة ١٦٦ .

(١٠٩) مدرسة الكوفة ١٨٨ .

(١١٠) التطور النحوي ٩٨ .

وإذا كانت ألفاظ اللغة فى مهدها قليلة ، بحيث تعبر عن الأشياء الضرورية والبيئة المحيطة بأهلها ، فإن هذه الألفاظ تقع فى هذا النطاق . فثلاثة منها تقع فى نطاق حقل ألفاظ القرابة وهي (أب - أخ - حم) ، وهي ألفاظ لا غنى لأى مجتمع عن استخدامها ، بدائياً كان أم حضارياً . واثنان منها يقعان فى نطاق حقل أعضاء الجسم وهما (فو - هن) ، وهما لابد أيضاً من استخدامها فى أى مجتمع والاسم الأخير (ذو) يقع وحده فى حقل دلالي آخر أيضاً يستخدمه أى مجتمع ويحتاج إلى دلالة والتعبير عنه - إذ إنه يستخدم للدلالة على الصحية أو الإشارة أو الضمير والألفاظ الأربعة (أب - أخ - حم - هن) "مركبة من حرفين فقط ، لا من ثلاثة أحرف" (١١١) .

وبالبحث فى بعض اللغات السامية - وخصوصاً العبرية والسريانية والحبشية - نجد أن هذه الأسماء موجودة فيها بشكل يقارب اللغة العربية ، بل يشترك معها فى الجذر الذي تتكون منه كل كلمة منها .

أب :

فى العبرية av

وفى السريانية aba

وفى الحبشية أب ab

وفى العربية أب (١١٢)

إذ إن جذر هذه الكلمات مكون من فونيمين اثنين هما الهمزة والباء ، بدليل وجودهما فى هذه اللغات السامية .

(١١١) التطور النحوي ٥١ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ٢٠٨ وانظر : علم اللغة العربية ١٤٩ الفلسفة اللغوية

١٠١ ، ١٠٢ وهامش المعلق فيهما .

(١١٢) انظر : تاريخ اللغات السامية ٢٩١ .

أخ :

في العبرية . ah

وفي السريانية . aha

وفي الحبشية . ahu

وفي العربية (أخ) .

وفي الآشورية والبابلية (أخ) ahu^(١١٣) .

إن جذر هذه الكلمة مكون من فونيمين اثنين كذلك ، هما الهمزة الخاء (أخ)، وذلك لوجودهما في كل اللغات السامية ، مع ملاحظة التبادل بين الخاء العربية والحاء السامية^(١١٤) .

حم :

في العبرية . ham

وفي السريانية . hama

وفي الحبشية . ham

وفي العربية (حم) .

وفي الآشورية والبابلية . amu (أم) .

فجذر هذه الكلمة ثنائي هو الحاء والميم (حم) ، ولم يشذ من اللغات السامية عن هذا الجذر إلا الآشورية والبابلية ، اللتان استبدلتا الهمزة بالحاء فجاءت فيها (أم) .

(١١٣) المرجع نفسه ٢٩١ .

(١١٤) انظر كتابنا : اللغات السامية .

هن :

لم أجد إلا فى السريانية كلمة بمعنى (است) وهي بعيدة فى الأصل والاشتقاق.

وفى العربية (هن) (١١٥) .

فهى أيضاً مكونة من فونيمي الهاء والنون ، فى العربية ، وبها الهاء فى السريانية .

ذو :

فى العبرية . zu

وفى الحبشية . za

وفى السريانية . de

وفى الآرامية . di (١١٦) .

وفى العربية . ذو .

فالجذر المشترك هو فونيم الـ ذال العربى ، الذى يقابل زايأ عبرياً وحبشياً ودالاً سريانياً ، فى بعض الحالات (١١٧) هذا سواء كانت (ذا) اسماً من الأسماء الستة أم ضميراً إشارياً أم ضميراً موصولاً ، وبذلك تكون أحادية الجذر .

فو :

فى العبرية . peh

وفى الحبشية . af

(١١٥) انظر : تاريخ اللغات السامية ٢٩١ .

(١١٦) فقه اللغات السامية ٩١ .

(١١٧) انظر كتابنا : العربية واللغات السامية .

وفى السريانية . puma

وفى العربية . فو أو فم .

وفى الآشورية . pu^(١١٨) .

فالجذر المشترك هو فونيم الفاء الذي يتبادل مع الباء المهموسة^(١١٩) . وبذلك تكون هذه الكلمة أحادية الجذر، أما صيغة (فم) العربية ، فقد شرحنا سبب وجود الميم من وجهة نظر لغوي العربية القدماء^(١٢٠) . وهنا نشير إلى أن الميم ليست بدلاً من عين الكلمة (و) أو لامها (هـ) ، بل يمكن أن تكون راسباً من رواسب ظاهرة التميم^(١٢١) . التي هي ظاهرة سامية قديمة لها دلالة التكثير ، "ويرجح أنها مختصرة من (ما) بمعنى (شئ ما)"^(١٢٢) .

ولأن لغوي العربية القدماء لم يحاولوا مقارنة اللغة العربية بغيرها من اللغات السامية ، فقد رأوا أن هذه الأسماء ثلاثية الجذر ؛ وذلك محاولة منهم لـ "إحداث ضرب من التوازن ؛ لكي تصبح مماثلة لأكثر الكلمات العربية ، وهي الكلمات الثلاثية"^(١٢٣) . وقد جهد هؤلاء اللغويون القدماء أنفسهم في تأويلات عقلية ، سواء في بيان جذر هذه الأسماء ، أم في علامات إعرابها وفلسفتها . كما ظهر أثر اللغة العربية في الأسماء عندما حولتها إلى ثلاثية الجذر ، وذلك حين "اشتقت من بعضها صيغاً جديدة ؛ بزيادة أحد حرفي العلة ، أو زيادة همزة ، أو هاء ، مثال ذلك

(١١٨) انظر : تاريخ اللغات السامية ٣٩١ .

(١١٩) انظر كتابنا : العربية واللغات السامية .

(١٢٠) راجع ص ٣٧ من هذا الكتاب .

(١٢١) علم اللغة ٢٠٧ .

(١٢٢) فقه اللغات السامية ١٠٣ .

(١٢٣) علم اللغة العربية ٢٠٦ .

فى الجمع الصحيح أخوات ، وفى جمع التكسير آباء ، ومياه ، وفى الأسماء المشتقة؛ أبوة وبنى ، وفى الأفعال المشتقة ، سمي وتبنى^(١٢٤) .

ويرى أحد المحدثين أن العربية قد طوعت هذه الأسماء للأصل الثلاثي بتشديد الصامت الثاني فيها ، مثل : أبّ وأخّ وحّم^(١٢٥) .

وإن كنت أرى أن هذه الصيغ المشددة ليست فصيحة ، بل هى لهجات ، ودليلنا على ذلك أن كلمة (أبّ) فى قوله تعالى : " {وَفَاكِهَةً وَأَبًّا} " ^(١٢٦) لا تعطى دلالة الوالد ، بل لها دلالة أخرى .

وعلى ذلك فإن الواو فى هذه الأسماء الستة ليست من جذر الكلمة أى ليست فونيمات ، وكذلك الياء والألف ، بل هذه حركات طويلة تدل على الإعراب ، فهى مورفيمات إعراب . ولذلك فإن كلاً منها له دلالة معينة ، فالواو للرفع والألف للنصب والياء للجر ، حسب الموقع الوظيفي للكلمة فى الجملة، ويعضد ذلك :

١ - وجود الجذر الثنائي فى الساميات الأخرى.

٢ - عدم ثبوت الواو فى هذه الأسماء دائماً ، بل يتغير حسب الموقع الوظيفي .

٣ - عدم وجود الواو فى الساميات الأخرى .

وهذا هو ما يذهب إليه أحد الباحثين المحدثين من "أن الضمة فى حالة الرفع طالت حتى أصبحت واواً ، والفتحة طالت فى حالة النصب ألفاً ، وكذلك الكسرة فى حالة الجر فأصبحت ياءً . وعلى ذلك فإن هذه الحروف (ا - و - ي) ليست فى الحقيقة إلا امتداداً لحركة الحرف الثاني فى تلك الأسماء"^(١٢٧) .

(١٢٤) التطور النحوي ٩٥ ، ٩٦ ، وانظر : مدرسة الكوفة ١٨٨ .

(١٢٥) انظر : علم اللغة العربية ٢٠٦ .

(١٢٦) سورة عبس : آية ٣١

(١٢٧) إحياء النحو ١٠٩ .

وهي (فونيمات) صائتة Vowels ، طويلة فى حالة الإضافة (i _ a _ u) ، وقصيرة فى حالة الأفراد (i _ a _ u) ، مع وجود التنوين (in _ an _ un) ومحذوفة مقدرة عند إضافتها لياء المتكلم^(١٢٨) .

وإذا كان اللغويون القدماء قد أهملوا جانب المقارنة اللغوية تماماً ، سواء فى حديثهم عن هذه الأسماء أم غيرها ، فإننا لا نعدم إشارات من جانب بعضهم ، تدل على ثنائية هذه الأسماء ، وإن لم يصرحوا بذلك .

فالكوفيون يرون أن (ذو) الموصولة ، والتي بمعنى صاحب أحادية الجذر ، والأصل فيها هو فونيم الذال فقط^(١٢٩) . كما يرى ابن دريد أن الأسماء منها الثنائي والثلاثي^(١٣٠) ولذلك نراه يبدأ معجمه بباب الثنائي الصحيح^(١٣١) ، ولكنه مع ذلك يضع الأسماء الستة كلها فى باب الثلاثي . كما أوشك أبو حيان الأندلسي أن يفتن إلى جذر هذه الأسماء ، فقال : "واعلم أنه قد جاءت عن العرب أسماء نواقص بغير علة ، وقد ذكر بعض النحويين لها عللاً غير مرضية ، فمنها : يد ودم وفم وأخ وأب ، وما أشبه ذلك"^(١٣٢) .

وقد حكم الآمدي بشذوذ هذه الأسماء ، فقال :

"ما كان من الأسماء الظاهرة فلا يكون من أقل من ثلاثة أحرف أصول ؛ نفيًا للإحجاف عنه ، مع قوته بالنسبة إلى الفعل والحرف ، إلا فيما شذ من قولهم ؛ يد

(١٢٨) انظر : الفلسفة اللغوية ١٠٢ وهامش المعلق .

(١٢٩) انظر : مدرسة الكوفة ١٩٧ .

(١٣٠) انظر : جمهرة اللغة ١٢/١ .

(١٣١) انظر : المرجع نفسه ١٣/١ .

(١٣٢) تذكرة النحاة ١٤٢ ، وقد نقل أبو حيان هذا الكلام عن الزجاجي ، انظر : مجالس العلماء

وادم وأب وأخ ونحوه ، مما حذف منه الحرف الثالث^(١٣٣) . أما ابن منظور المصري فقد عرض لـ(ذو) فى أول عرضه لفونيم الذال^(١٣٤) ؛ مما يدل على أحادية جذره .

مهما يكن من أمر ، فإن هذه الأسماء ليست ثلاثية الجذر ، بل أن منها الثنائي والأحادي ، وما فعله اللغويون العرب القدماء ، حين رأوها ثلاثية لا يخرجها عن ثنائيتها ، ذلك لأن فونيم العلة آخر الثنائي لا يحوله ثلاثياً ، "ولذلك جرى أصحاب المعاجم على أفراد باب خاص للمواد المعتلة، يؤخرونه إطلاقاً كما فعل ابن منظور فى اللسان ، والفيروزآبادي فى القاموس المحيط ، أو يرجئون ذكره إلى آخر كل باب على حدة قبل الانتقال إلى باب جديد ؛ فلا يوردون المواد المعتلة إلا بعد سردهم جميع المواد السالمة"^(١٣٥) . ولو أن اللغويين القدماء فطنوا إلى جذور هذه الأسماء لما كثرت آراؤهم فى أوزانها وجذورها وإعرابها وفلسفتها ، ولما اختلفوا فيما بينهم .

(١٣٣) الإحكام فى أصول الأحكام ٣٥/١ .

(١٣٤) انظر : لسان العرب (ذا) ١٠٤٦/١ ويلاحظ أن د. وافي لم يذكر الأسماء الستة ، عند عرضه للأسماء الثنائية فى اللغات السامية ، كما ذهب إلى أن (ذا) اسم إشارة فقط ، ورأى أنه ثنائي الجذر ، انظر : فقه اللغة ١٧ .

(١٣٥) دراسات فى فقه اللغة ١٦٢ .

الفصل الثاني

الأسماء المشابهة للأسماء الستة

إذا نظرنا إلى الأسماء المشابهة للأسماء الستة ، في ضوء اللغات السامية لوجدنا أن هناك اختلافاً كثيراً بين ما قاله لغويو العربية القدماء وما يمكن أن نراه في هذه اللغات ، وفيما يلي عرض لها على ضوء هذه اللغات .

الأسماء المفردة

ابن :

هي كلمة قديمة من الكلمات المشتركة في اللغات السامية ، وهي ثنائية الجذر وليست ثلاثية كما رأى اللغويون العرب .

ففي العبرية . bin

وفي الحبشية . bar

وفي السريانية . bra

وفي العربية (ابن) .

وفي الآشورية bana (١٣٦) .

ففونيم الباء موجود في كل تلك اللغات ، أما النون فقد ورد في العربية والعبرية والآشورية ، وتبادل فونيم الراء معه في السريانية والحبشية ، وهذا التبادل بين الراء والنون سببه قرب مخرجيهما وصفاتهما^(١٣٧) ، وهو تبادل كثير في اللغة العربية^(١٣٨) .

وعلى ذلك فكلمة (ابن) ثنائية الجذر ، ومؤنثه القديم هو صيغة (بنت) والتاء فيها للتأنيث ، وليست مبدلة من الواو — كما زعم لغويو العربية القدماء — أما صيغة

(١٣٦) انظر : التطور النحوي ٩٦ وعلم اللغة العربية ٢٠٦ ، ٢٠٨ وتاريخ اللغات السامية ٢٨٣ .

(١٣٧) الراء فونيم لثوي مجهور مرقق والنون أنفي مجهور مرقق ، انظر : الأصول ١١٩ ،

١٢٠ والمدخل إلى علم اللغة ٤٨ ، ٤٩ والكتاب ٤٣٣/٤ وارثشاف الضرب ٦/١ ، ٧ .

(١٣٨) انظر : الإبدال ١٤٦ والمزهر ٥٧٤/١ .

(ابنة) فهي أحدث من صيغة (بنت) ^(١٣٩) . وقد وسعت العربية هذه الكلمة (ابن) وطوعتها للميزان الصرفي ، فزادت همزة الوصل أولها واشتقت منها الفعل (بنى) والجمع أبنا وبنوة ، وليس الواو فونيما أصليا في الكلمة ، بل هو حادث في العربية وحدها .

اسم :

هي كلمة قديمة من الكلمات المشتركة في اللغات السامية ، وهي ثنائية الجذر وليست ثلاثية .

ففي العبرية . sem

وفي الحبشية . sem

وفي الأكادية . sumu

وفي السريانية sma ^(١٤٠) .

وفي العربية اسم .

فالفونيم المشترك هنا هو الميم (m) ، مع وجود تبادل بين الشين في العبرية والسريانية والأكادية ، مع والسين في الحبشية والعربية ، وهو تبادل كثير ومعروف ، حيث إن السين العربية قد تقابلها شين سامية ^(١٤١) . وعلى ذلك فإن جذر هذه الكلمة هو (شم) الشين والميم ^(١٤٢) .

أما دخول همزة الوصل في العربية (اسم) فذلك لتطويع العربية إياها لميزانها الصرفي وثلاثية معظم الكلمات فيها ^(١٤٣) ؛ كما حدث في كلمة (ابن) .

(١٣٩) انظر : التطور النحوي ٥١ ، ٩٦ .

(١٤٠) انظر : فصول في فقه العربية ٤٩ .

(١٤١) انظر كتابنا : العربية واللغات السامية ، وتاريخ اللغات السامية ، وفقه اللغات السامية .

(١٤٢) انظر : التطور النحوي ٩٦ وفصول في فقه العربية ٤٩ وعلم اللغة العربية ٢٠٨ .

(١٤٣) انظر : علم اللغة العربية ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

وبذلك نرى أن تلك الكلمة (اسم) لم تخرج من السمو أو الوسم ؛ كما اختلف البصريون والكوفيون ، ولو فطن أولئك اللغويون إلى التقارب بين (اسم) ونظيره في اللغات السامية لما جاءنا كل هذا الخلاف في وزنه وجذره وألف الوصل فيه . .

ورغم ذلك نرى أحد الباحثين العرب المحدثين يرى أن تفسير الكوفيين لاشتقاق الاسم من (وسم) "أقرب إلى روح اللغة من تخريج البصريين ؛ لأنه تناول المسألة تناولاً لغوياً قائماً على فهم العلاقة بين اللفظ والمعنى فهماً لغوياً ، ولم يتمحروا في تخريجه" (١٤٤).

دم :

هي كلمة دالة على جزء من أجزاء الجسم ، ومعظم الكلمات الدالة على أجزاء الجسم سامية قديمة، تشترك فيها كل اللغات السامية (١٤٥) .

ففي العبرية dam .

وفي الحبشية dam .

وفي السريانية dma .

وفي العربية دم (١٤٦) .

فهي مكونة من فونيمي الدال والميم ، وهذا هو جذرها الثنائي ، وهي بذلك ليست ثلاثية الجذر كما زعم اللغويون القدماء ، بل إن اللغة العربية طوعت هذه الكلمة لميزانها الصرفي ، حين ردتها إلى ثلاثة فونيمات ، واشتقت منها الفعل (دمى - يدمى) وغير ذلك من المشتقات الاسمية والفعلية .

(١٤٤) مدرسة الكوفة ٣٨٣ .

(١٤٥) انظر : التطور النحوي ٩٦ ، ٩٧ وعلم اللغة العربية ١٤٩ ، ٢٠٩ وتاريخ اللغات السامية ، وفقه اللغات السامية .

(١٤٦) انظر : فقه اللغات السامية ، وتاريخ اللغات السامية ، والتطور النحوي ، ومادة (دم) في

ويلاحظ أن هذه الكلمة قد أتت في القرآن كثيراً بصيغة واحدة هي (دم) بالتخفيف ، كما في قوله تعالى: (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير)^(١٤٧) .

دون أن ترد لها قراءة أخرى بالتشديد ؛ لا صحيحة ولا شاذة .

وورد التثقيب (دمّ damm) في بعض اللهجات العربية القديمة^(١٤٨) . وفي اللهجات المصرية الحديثة يوجد التثقيب أيضاً ، كما في قول أهل القاهرة :

(فلان دَمَو خفيف folan dammu hafif) ، أي (فلان خفيف الظل) .

يد :

وهي كلمة سامية قديمة أيضاً ، لأنها تدل على جزء من أجزاء الجسم ، ومعظم هذه الكلمات مشتركة بين اللغات السامية كلها .

وفي العبرية yad .

وفي الحبشية ad .

وفي السريانية ida .

وفي العربية يَد^(١٤٩) .

وهي بذلك مكونة من فونيمين صامتين هما الياء والdal ، وهذا هو جذرها المشترك في كل اللغات السامية وليست ثلاثية الجذر، وليس هناك فونيم محذوف منها ، كما رأى لغويو العربية القدامى ، ولكن اللغة العربية طوعت هذه الكلمة لقوانينها الصرفية ، فاشتقت منها الفعل (أيد - يؤيد) ، والمثنى (يدين) ، وغير ذلك من المشتقات لتصير ثلاثية الجذر.

(١٤٧) سورة المائدة ٣/٥ .

(١٤٨) انظر : علم اللغة العربية ٢٠٧ و

(١٤٩) انظر : التطور النحوي ٩٦ ، ٢٠٩ وعلم اللغة العربية ١٤٩ وتاريخ اللغات السامية ٢٩٤

ومادة في .

المثنى

سبق إيراد واحد هو (اثنان) ، ومؤنثه (اثنتان وثنتان) ، وهو لفظ سامي قديم
تشارك فيه كل اللغات السامية .

ففي العبرية	snayim للمذكر ،
وللمؤنث	. stayim
وفي الأكادية	sin للمذكر ،
وللمؤنث	. stin
وفي الحبشية	snoy للمذكر ،
وللمؤنث	. sanit
وفي الآرامية	teren للمذكر ،
وللمؤنث	. (١٥٠) terten

وفي المصرية القديمة — التي كانت لغة سامية ثم انفصلت مبكراً — يوجد هذا اللفظ ،
وهو sn (سن) (١٥١) .

وعلى ذلك فإن هذه الكلمة ليست ثلاثية الجذر بل هي ثنائية، تتكون من جذر سامي
قديم هو الشين والنون ، مع ملاحظة أن السين العربية قد تقابلها شين سامية (١٥٢) . وكذلك
النون والميم (١٥٣) . فهي في العبرية والأكادية بالشين ، وبالسين في العربية والحبشية
والمصرية القديمة .

(١٥٠) انظر : فقه اللغات السامية ٩٣ ، وفقه اللغة المقارن ٧٧ ، وتاريخ اللغات السامية ٢٩١ ،

ومادة (ثنى) في

(١٥١) انظر : فقه اللغات السامية ٩٣ وص ١٤٨ من هذا الكتاب .

(١٥٢) انظر كتابنا : العربية واللغات السامية .

(١٥٣) وذلك لاتحاد مخرجيهما وصفاتهما ، فهما أنفيان مجهوران مرققان ، انظر : الكتاب ٤/

٤٣٦ وسر صناعة الإعراب والمدخل إلى علم اللغة ٤٣ والأصول ١١٩ .

ويلاحظ أن الآرامية بها تاء ، وليس سيناً أو شيناً ، وليست كلمة (اثنان) بذلك خاصة بالعربية وحدها ، كما أنه لا يوجد لها مفرد من جنسها هو (ثن) أو (اثن). بل إن العربية قد طوعتها لقوانينها الصرفية بإدخال همزة الوصل أولها ، وباشتقاق الفعل منها (ثنى - يثنى) ، وبذلك حولتها إلى الثلاثي ، والتاء فيها على هذا للتأنيث ، وليست مبدلة من واو أو ياء .

المعرب من مكانين

وهما اسمان (ابنم وامرؤ) ، وأصلهما واحد بمعنى (ابن) ، وقد سبق أن رأينا أن ابن في السريانية هو bar ، كما أن هناك كلمة أخرى mar بمعنى السيد ، وقد وردت في نقش من النقوش القديمة - وهو نقش امرئ القيس - كلمة (بر) وهي بمعنى ابن (١٥٤).

إذن الكلمتان ساميتان قديمتان بمعنى واحد هو (ابن) ، وهي مكونة من فونيمين صامتتين ، مع التبادل بين الباء والميم من ناحية ، والتبادل بين النون والراء من ناحية أخرى وهي أصوات مانعة liquid كثيرة التبادل فيما بينها ؛ سواء في الساميات أم العربية الفصحى أم لهجاتها القديمة والحديثة . أما الميم فيهما فهي من بقايا ظاهرة التميم ، وأرى أن اتحاد فونيمي النون والميم في (ابنم) ، وفونيمي الراء والهمزة في (امرؤ) في حركة الإعراب ، إنما هو من قبيل تجانس الحركات وليس إعراباً من مكانين ، وأما همزة الوصل فلتطويع الكلمتين لقوانين اللغة العربية الصرفية ، حتى تكونا ثلاثيتي الجذر .

(١٥٤) انظر فصول في فقه العربية .



الفصل الثالث

لغويو العربية القدماء
والمقارنة باللغات السامية

رغم أن بعض لغويي العربية القدماء عرف شيئاً عن اللغات السامية أو بعضها ، إلا أنهم لم يفتنوا إلى المقارنة بين العربية وأخواتها الساميات في مباحثهم اللغوية، وقد نتج عن ذلك كل ما ذكرنا في أوجه إعراب الأسماء الستة واشتقاقها ووزنها وما شابهها من كلمات أخرى .

وهناك كثير من كلمات العربية التي عرف هؤلاء اللغويون أنها ثنائية الجذر أو أحادية، فلم يبحثوا في جذورها أو اشتقاقها وحكموا بأنها مجهولة ، ومن هذه الكلمات (الأدوات articles) ؛ كأدوات الجر والعطف والنفي والاستفهام والشرط ، فقد - رأوا أن " الحروف لا يصلح فيها التصريف ولا الاشتقاق ؛ لأنها مجهولة الأصول ، وإنما هي كالأصوات، نحو : صه ومه ونحوهما ، فالحروف لا تمثل بالفعل ؛ لأنها لا يعرف لها اشتقاق" (١٥٥) .

ومن هذه الأدوات أدوات الاستفهام مثل (كم - من - أين - متى) (١٥٦) ، ومنها كذلك أدوات العطف والجر مثل (بل - من - ثم - مع) (١٥٧) وكذا الضمائر مثل (هو - هي - أنا - نحن) .

وعلة عدم البحث في هذه الكلمات هو حرفيتها أو مشابهتها للحرف (١٥٨) .

ولو أنهم بحثوا بحثاً مقارناً - على ضوء اللغات السامية - لعرفوا أن بعض هذه الكلمات ثنائي الأصل من السامي المشترك ؛ مثل :

- (ثم) أداة العطف العربية ، تقابل sam العبرية

- (أو) أداة العطف العربية سامية الأصل (١٥٩) .

- (مع) أداة الجر العربية ، تقابل im العبرية و am السريانية (١٦٠) .

(١٥٥) المنصف ٧/١ .

(١٥٦) انظر : المرجع نفسه ١٢٠/١ .

(١٥٧) انظر : المرجع السابق ٨/١ .

(١٥٨) انظر : المرجع نفسه ٧/١ ، ٨ ، والممتع ٣٥/١ .

(١٥٩) انظر : التطور النحوي ١١١ وفقه اللغة المقارن ٦٥ .

(١٦٠) انظر : الفلسفة اللغوية ٦٩ .

وكذلك الضمائر بأنواعها إشارية وموصولة وشخصية هي أبنية سامية قديمة تختلف عن التطور اللغوي الذي خضعت له مفردات اللغات السامية ، وهي في الغالب تتألف من أصوات قليلة ، أريد بها إلى الاختصار ، حين يستعان بها على ربط أجزاء الجملة بعضها ببعض^(١٦١) .

وهناك كلمات كثيرة ثنائية الجذر ، لم يفتن إليها اللغويون العرب القدامى ، فرأوا أنها ثلاثية الجذر، مع أنها سامية مشتركة ذات فونيمين صامتتين ، ومنها :

- شفة في العربية التي تقابل safa العبرية، sefta السريانية ، و saptu الآشورية.

- ماء في العربية التي تقابل maym العبرية، may الحباشية ، و mayya السريانية، و me الآشورية .

- (شاء) في العربية ، التي تقابل se العبرية، و su الآشورية^(١٦٢) . وفي المصرية القديمة نجد أن شفة هي spt ، وماء mw وشاء sw^(١٦٣) . وقد تطورت هذه الكلمات السابقة إلى الثلاثي في اللغة العربية بإضافة تاء التأنيث لها^(١٦٤) .

وهناك كلمة حار فيها أولئك اللغويون ، ولم يفتنوا إلى أصلها في ضوء نظيرها في اللغات السامية الأخرى ، فراحوا يؤولون ويفترضون ويبحثون لها عن سبب أدى إلى وجودها في صورتها التي هي عليها ، وهذه الكلمة هي (اللهم) ، وقد اتفق البصريون والكوفيون على أنها مكونة من لفظ الجلالة (الله) والميم المشددة (م) ، لكنهم اختلفوا في تفسير هذا التركيب (الله + م) .

فرأى البصريون أن الميم المشددة عوض عن (يا) أداة النداء ، في (يا الله)، حيث إن الأصل عندهم هو (يا الله) ، ثم حذفت (يا) فجاءت الميم عوضاً عنها.
يا الله — الله — اللهم

(١٦١) مدرسة الكوفة ١٩٩ ، ٢٠٠ .

(١٦٢) انظر : فقه اللغات السامية ٩٣ .

(١٦٣) انظر : المرجع نفسه ٩٣ .

(١٦٤) انظر : علم اللغة العربية ٢٠٧ .

ورأى الكوفيون أن الكلمة مقتطعة من جملة هي (يا الله أمّا بخير) ، ثم لما كثرت فى الاستعمال حذفت الجملة وبقيت الميم دليلاً عليها ، فصارت (اللهم) ، وعللوا كلامهم هذا بدليلين :

الأول : ينقض كلام البصريين ؛ حيث توجد كلمة اللهم فى تركيب (يا اللهم) ، وهذا جمع بين (يا) و (م) ، ولو كانت الميم عوضاً عن الـ (يا) لما اجتمعتا ؛ إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه .

الثانى : يؤيد القطع بكلام العرب فى تراكيب أخرى، مثل :

— ويلمه : المقتطعين من (ويل لأمه) .

— هلم : المقتطعين من (ها المم) أو (هل أم) .

— عم صباحاً : أنعم صباحاً .

— أيش : أى شئ .

وليس لدى الفريقين تفسير غير هذين التفسيرين^(١٦٥) . وهما لا يعدان شيئاً أمام ما يمكن استنباطه على ضوء اللغات السامية ، إذ ليس لديهما دليل علمي فيما يستندان إليه^(١٦٦) . والناظر فى اللغات السامية يجد أن هذه الكلمة لها أصل ، هو الكلمة العبرية elohim جمع كلمة بمعنى (الله) ، والجمع للتعظيم^(١٦٧) .

كما اختلف اللغويون فى تفسير لهجة (أكلوني البراغيث) ، ولو فطنوا إلى الساميات لعلموا أنها ظاهرة سامية مشتركة بين اللغات السامية^(١٦٨) ، وكذلك التثنية^(١٦٩) . والاستنطاء^(١٧٠) والطمطمائية^(١٧١) .

(١٦٥) انظر : الكتاب ١٩٦/٢ ، ١٩٧ والإنصاف ٢١٣/١ — ٢١٤ والصاجي ٢٢٩ . وتأويل مشكل القرآن ٥٥٧ وشرح المفصل ١٦/٢ ، ١٧ والخصائص ٢٦٥/١ ، وجمع الهوامع ١٧٨/١ ، ١٧٩ والفصول الخمسون ٢١٢ .

(١٦٦) انظر : مدرسة الكوفة ٢٢٢ .

(١٦٧) انظر : مجلة لغة العرب ١٣٧/٢ .

(١٦٨) انظر كتابنا : دراسات فى الحديث النبوي ٤٨ — ٥١ .

ومع ذلك فقد حالف الصواب هؤلاء اللغويين في تحليلهم لقليل جداً من الكلمات العربية ، ووافق ذلك ما توصل إليه البحث المقارن ، ومن ذلك :

١ - رؤية البصريين أن الضمير (أنا) ثنائي الأصل ، مكون من الهمزة والنون ، أما الألف الأخيرة فهي تطويل لفتحة النون^(١٧٢) .

وبالمقارنة بالساميات نجد أن هذا الضمير :

- في العبرية anohi .

- وفي الحبشية ana .

- وفي السريانية ena .

- وفي الآشورية anaku .

فالمشترك بينها جميعاً هو الهمزة والنون ، وهو جنر هذا الضمير^(١٧٣) .

٢ - رؤية الكوفيين أن الهاء وحدها هي جنر الضميرين (هو - هي)^(١٧٤) .
وبالمقارنة بالساميات نجد أنهما :

- في العبرية hu للمذكر ،

والمؤنث hi .

- وفي الحبشية we etu للمذكر ،

والمؤنث we eti .

- وفي الآرامية hu للمذكر ،

والمؤنث hi .

- وفي الآشورية su للمذكر ،

(١٦٩) انظر : الكتاب ١١٠/٤ - ١١٣ وعلم اللغة العربية ٢٣٢ وبحوث ومقالات ٢٦٧ وفصول في فقه العربية ١٢٥ .

(١٧٠) انظر كتابنا : دراسات في الحديث النبوي .

(١٧١) انظر : المرجع نفسه .

(١٧٢) انظر : شرح المفصل ٩٣/٣ .

(١٧٣) انظر : فقه اللغات السامية ٨٥ ومدرسة الكوفة ١٩١ .

(١٧٤) انظر : شرح المفصل ٩٦/٣ ومدرسة الكوفة ١٩٣ ، ١٩٤ والإيضاح ٣٩٦/٢ - ٤٠١ .

وهنا نرى أن الجذر المشترك فى العربية والعبرية والآرامية هو الهاء ، مع التبادل بين الضمة الطويلة الصريحة للمذكر ، والكسرة الطويلة الصريحة للمؤنث .

٣ - رؤية الكوفيين أن جذر (نو) هو الذال (ذ) فقط (١٧٦) .

(١٧٥) انظر : فقه اللغات السامية ٨٥

(١٧٦) انظر : الإنصاف ٣٩١/٢ - ٣٩٦ .

الخاتمة

من خلال ما سبق عرضه ومناقشته يمكن أن نوجز أهم ما توصل إليه الكتاب بشأن هذه الأسماء الستة ، وهو :

— لم يلتفت لغويو العربية القدامى إلى اللغات السامية الأخرى في كل الظواهر اللغوية العربية التي لها نظير في اللغات السامية .

— معظم تحليلاتهم لما يقابله ألفاظ سامية أخرى ، أو أصله سامي مشترك ، غلب عليه الجدل والتخمين والترجيح دون دليل علمي ، وهو من قبيل الترف الفكري .

— لم يعرف أولئك اللغويون الأسماء الستة ، بل وصفوها فقط .

— ليس بين الأسماء الستة رابط سوى الإعراب ، وهو مختلف فيه لديهم .

— لم يدرس أولئك اللغويون الواقع اللغوي كما هو ؛ بشأن هذه الأسماء ، بل شطت بهم الخلافات كثيراً في تحليلهم إياها وغيرها مما شابهها .

— رفضوا فكرة ثنائية الجذور ، فيما وجدوا له اشتقاقاً أو تأولوا له أصلاً ثالثاً .

— سلموا بالثنائية عرضاً بل الأحادية فيما ليس له تصريح ؛ كالأدوات (الحروف) والضمائر .

— جاءت نتائجهم — في قليل جداً من الكلمات — مطابقة لما نادى به المنهج المقارن .

— تعددت آراؤهم كثيراً في فلسفة إعراب هذه الأسماء ، وبالتالي فقد اختلفت دلالة الفونيمات (ا — و — ي) فيها ، هل هي فونيمات أو مورفيمات إعراب ، وقد كانت لهذا التعدد سواء في الإعراب أم في فلسفته أسباب منها :

— اختلاف مناهج البحث اللغوي واتجاهاته ، بين بصري وكوفي .

— اعتمادهم على القياس كثيراً ، وهو ما يدل عليه قولهم (ليس له نظير) .

— عدم اطلاعهم على اللغات السامية بالقدر الذي يكفل لهم المقارنة بينها وبين العربية .

— دار هذا الخلاف حول محورين أساسين هما:

— الإعراب بالحركات القصيرة .

— الإعراب بالحركات الطويلة .

— الأسماء الستة منها أربعة ثنائية الجذر (أب — أخ — حم — هن) ، واثنان أحادياً الجذر (ذو — فو) وهي أسماء سامية قديمة .

— يمكن حلّ كثير من الظواهر اللغوية في اللغة العربية على ضوء المنهج المقارن بالنظر إلى مقابلاتها في اللغات السامية الأخرى .

المراجع

أولاً : المراجع العربية : -

- (١) الإبدال - أبو يعقوب بن السكيت - تحقيق : د.حسين شرف وعلى النجدي
ناصف - القاهرة ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- (٢) الإحكام فى أصول الأحكام - أبو الحسن الآمدي - ت : جماعة من العلماء ،
دار الكتب العلمية ببيروت - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م .
- (٣) إحياء النحو - إبراهيم مصطفى - القاهرة ١٩٣٧م .
- (٤) آراء حول إعادة وصف اللغة العربية ألسنياً - د.هادي نور - بحث فى كتاب
انعقاد ندوة اللسانيات واللغة العربية بالجامعة التونسية من ١٣ : ١٩
ديسمبر ١٩٧٨م - المطبعة الثقافية - تونس ١٩٨١م .
- (٥) ارتشاف الضرب من لسان العرب - أبو حيان الأندلسي - تحقيق وتعليق :
د.مصطفى النماس - مطبعة النسر الذهبى - القاهرة ط ١ - ١٤٠٤هـ /
١٩٨٤م .
- (٦) الأصوات اللغوية - د.إبراهيم أنيس - الأنجلو المصرية - القاهرة ط ٦ -
١٩٨١م .
- (٧) الأصول - دراسة إبستمولوجية فى أصول الفكر اللغوي العربي - د.تمام
حسان - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ط ١٩٨٢م .
- (٨) الألفية - ألفية ابن مالك فى النحو والصرف - جمال الدين بن مالك - مكتبة
عيسى الحلبي - القاهرة د.ت .
- (٩) الألفاظ الكتابية - عبد الرحمن بن عيسى الهمذاني - دار الهدى - بيروت -
١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م .
- (١٠) أمالي السهيلي فى النحو واللغة والحديث والفقه - أبو القاسم السهيلي
الأندلسي - تحقيق : محمد إبراهيم البنا - القاهرة ١٩٧٠م .

- (١١) الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين - أبو البركات بن الأنباري - تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد - مكتبة محمد على صبيح - القاهرة - ط ٢ - ١٩٥٣ م .
- (١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك - جمال الدين بن هشام - تحقيق : محيى الدين عبد الحميد - دار إحياء التراث العربى - بيروت - ط ٦ - ١٩٨٠ م .
- (١٣) البحر المحيط - أبو حيان الأندلسي - الرياض د.ت .
- (١٤) بحوث ومقالات فى اللغة - د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة ط ١ - ١٩٨٢ م / ١٤٠٣ هـ .
- (١٥) تاريخ اللغات السامية - إسرائيل ولفنسون - دار القلم - بيروت - ت .
- (١٦) تأويل مشكل القرآن - أبو عبد الله بن قتيبة الدينوري - تحقيق : السيد أحمد صقر - بيروت - ط ٣ - ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- (١٧) تذكرة النحاة - أبو حيان الأندلسي - مؤسسة الرسالة - بيروت - ط ١ - ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- (١٨) التطور النحوي للغة العربية - برجشتراسر - أخرجه وصححه وعلق عليه : د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- (١٩) تفسير الطبري (جامع البيان فى تفسير القرآن) - ابن جرير الطبري - مطبعة بولاق - القاهرة ط ١ - ١٣٢٧ هـ .
- (٢٠) تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) - أبو عبد الله القرطبي - دار الكتب المصرية - القاهرة - ط ٣ - ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- (٢١) جمهرة اللغة - ابن دريد - دار صادر - بيروت - د.ت .
- (٢٢) الحقول الدلالية فى القراءات القرآنية الصحيحة - د. أحمد عارف حجازي - دار حراء - المنيا - مصر ١٩٩٤ م .

- (٢٣) خزانة الأدب ولب لسان العرب - عبد القادر البغدادي - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٢ - د.ت .
- (٢٤) الخصائص - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق : محمد علي النجار - دار الهدى - بيروت د.ت .
- (٢٥) دراسات فى علم اللغة الوصفى والتاريخى والمقارن - د.صلاح حسائين - مكتبة دار العلوم - الرياض ١٤٠٥هـ / ١٩٨٤م .
- دراسة صوتية صرفية فى لهجة الواحات الخارجة - أحمد عارف حجازى
جامعة عين شمس القاهرة ١٩٨٦
- (٢٦) دراسات فى فقه اللغة - د.صبحي الصالح - دار العلم للملايين - بيروت - ط ٨ - ١٩٨٣م .
- (٢٧) الدلالاتية المقارنة فى خدمة تاريخ الحضارة المقارن - عبدالعزيز عبدالله - بحث فى مجلة اللسان العربى - عدد ٢٣ - الصادرة عن مكتب تنسيق التعريب - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الرباط ١٩٨٣م .
- (٢٨) شرح شذوذ الذهب فى معرفة كلام العرب - جمال الدين بن هشام الأنصارى - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد - دار الباز - مكة المكرمة د.ت .
- (٢٩) شرح شواهد المغنى - جلال الدين السيوطى - تصحيح : محمد محمود الشنقيطى - دار مكتبة الحياة - بيروت د.ت .
- (٣٠) شرح قطر الندى وبل الصدى - جمال الدين بن هشام - تحقيق : محيي الدين عبد الحميد - المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - ط ١١ - ١٣٨٣هـ / ١٩٦٣م .
- (٣١) شرح المفصل للزمخشري - أبو البقاء بن يعيش - مكتبة المتنبي - القاهرة د.ت .

- (٣٢) الصاحبى - أحمد بن فارس - تحقيق : السيد أحمد صقر - مكتبة عيسى الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .
- (٣٣) الصحاح - تاج اللغة وصحاح العربية - إسماعيل بن حماد الجوهري - تحقيق : أحمد عبد الغفور عطا - دار العلم للملايين - بيروت ط ٢ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م .
- (٣٤) صحيح البخاري - محمد إسماعيل البخاري - استنبول ١٩٧٩م .
- (٣٥) صحيح مسلم (بشرح النووي) - الإمام مسلم - دار الفكر - بيروت ط ٢ ١٣٩٢ هـ / ١٩٧٢م
- (٣٦) علم اللغة العربية - مدخل تاريخي مقارنة في ضوء التراث واللغات السامية - د. محمود فهمي حجازي - الكويت ١٩٧٣م .
- (٣٧) العين - الخليل بن أحمد - تحقيق : عبد الله درويش - مطبعة العاني - بغداد ١٩٦٧م .
- (٣٨) فصول في فقه العربية - د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٢ ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٣م
- (٣٩) الفصول الخمسون - أبو الحسين بن معطي - تحقيق ودراسة : محمود محمد الطناحي - مكتبة عيسى الحلبي - القاهرة ١٩٧٧م .
- (٤٠) فقه اللغة - د. على عبد الواحد وافي - دار نهضة مصر - القاهرة - ط ٨ د. ت .
- (٤١) فقه اللغة المقارن - د. إبراهيم السامرائي - دار العلم للملايين - بيروت - ط ٣ ١٩٨٣م .
- (٤٢) فقه اللغات السامية - كارل بروكلمان - ترجمة : د. رمضان عبد التواب - جامعة الرياض - ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧م .

- (٤٣) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية - جورجى زيدان - مراجعة وتعليق : د.مراد كامل - دار الهلال - القاهرة ١٩٦٩ م .
- (٤٤) فى طريق علم اللغة الحديث عند الغربيين - رواد ومبادئ - د.توفيق محمد شاهين - بحث فى مجلة اللسان العربى - مكتب تنسيق التعريب - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - عدد ٢٦ - الرباط ١٩٨٦ م .
- (٤٥) فى اللهجات العربية - د.إبراهيم أنيس - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ط ٤ ١٩٧٣ م .
- (٤٦) القراءات القرآنية فى أساس البلاغة ودراسة دلالية - د.أحمد عارف حجازي - دار حراء المنيا مصر ١٩٩٤ م .
- (٤٧) الكافية فى النحو - ابن الحاجب - شرح رضى الدين الاسترأبادي - دار الكتب العلمية - بيروت - د.ت .
- (٤٨) الكتاب - سيبويه - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٢ - د.ت .
- (٤٩) كلام العرب - من قضايا اللغة العربية - د.حسن ظاظا - دار المعارف - القاهرة ١٩٧١ م .
- (٥٠) لسان العرب - ابن منظور المصري - تقديم : عبد الله الغلايلي - بيروت - د.ت .
- (٥١) اللغات السامية فى المجتمع العربى القديم - د.أحمد عارف حجازي - دار حراء - المنيا - مصر ١٩٩٥ م .
- (٥٢) مجالس العلماء - أبو القاسم الزجاجي - تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ٢ ١٩٨٣ م .
- (٥٣) مجلة لغة العرب - السنة السابعة ١٩٢٩ م .

- (٥٤) مجمع الأمثال - أبو الفضل الميداني - تحقيق : محمد محيى الدين عبد الحميد - دار الفكر - بيروت - ط ٣ - ١٩٧٢ م .
- (٥٥) المخصص - ابن سيده الأندلسي - تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي - بيروت د.ت .
- (٥٦) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي - د.رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي - القاهرة - ط ١ ١٩٨٢ م / ١٤٠٣ هـ .
- (٥٧) مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو - د.مهدي المخزومي - مكتبة عيسى البابي الحلبي - القاهرة - ط ٢ - ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م .
- (٥٨) المزهر في علوم اللغة - جلال الدين السيوطي - تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين - القاهرة ١٩٥٨ م .
- (٥٩) مسند أحمد - الإمام بن حنبل - دار الكتب العلمية - بيروت د.ت .
- (٦٠) المعجم الوسيط مجمع اللغة العربية القاهرة - د.إبراهيم أنيس وآخرين - المكتبة الإسلامية - استنبول - ط ٢ - ١٩٧٢ م / ١٣٩٢ هـ .
- (٦١) المقتضب - أبو العباس المبرد - تحقيق : عبد الخالق عضيمة - القاهرة ١٣٩٩ هـ .
- (٦٢) الممتع - ابن عصفور الإشبيلي - تحقيق : د.فخر الدين قباوة - دار الآفاق الجديدة بيروت ط ٤ ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- (٦٣) المنصف شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني - أبو الفتح عثمان بن جني - تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين - مكتبة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة ط ١ ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .
- (٦٤) نشأة اللغة عند الإنسان والطفل - د. علي وافي - دار نهضة مصر - القاهرة ط ٤ ١٩٨٠ م .

- (٦٥) نصوص من اللغات السامية مع الشرح والتحليل والمقارنة - صناعة :
د. رمضان عبد التواب - مكتبة سعيد رأفت القاهرة ١٩٧٩ .
- (٦٦) نظرة جديدة إلى المعجم العربي - القسم الأول - مراحل تشكل نظام المعجم
العربي واكتماله - د. جعفر دك الباب - بحث فى مجلة اللسان العربي -
مكتب تنسيق التعريب - المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - الرباط
عدد: ٢٦ ١٩٨٦ م .
- (٦٧) همع الهوامع شرح جمع الجوامع - جلال الدين السيوطي - تحقيق : بدر
الدين النعساني - دار المعرفة - بيروت د. ت .
- (٦٨) الوجيز فى علم التصريف - أبو البركات بن الأنباري - تحقيق : د. على
حسين البواب - مكتبة دار العلوم - الرياض ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .

- (١) D.Crystal ; Linguistics ; Penguin Books ; New york , ١٩٧٧ .
- (٢) Incyclopeadis Britanica ; U.S.A. ١٩٩٤ .
- (٣) Mario Pei ; Glossary of linguistic Termonology ; Colombia Univesity ; ١٩٦٦ New york .
- (٤) R. H Robins ; Ashory Histort of linguistic ; New york , ١٩٦٦ .
- (٥) Ronalled A . Hal ; Introductory linguistic ; New york , ١٩٦٤ .
- (٦) O. Jespersen ; linguistics ; lts nature , development And origin ; london ١٩٦٤ .

الفهرس

الصفحة	الموضوع
٥	الإهداء
٧	مقدمة
٨	تمهيد
	الباب الأول :
١١	الأسماء الستة فى التراث اللغوي العربي .
	الفصل الأول :
١٧	التعريف والدلالة والاشتقاق .
١٩	التعريف .
٢١	الدلالة والاشتقاق .
	الفصل الثانى :
٤١	إعراب الأسماء الستة .
٤٤	الإعراب بالحروف .
٤٩	الإعراب بالحركات القصيرة .
٥١	الإعراب بحركات مقدرة .
	الفصل الثالث :
٥٥	فلسفة إعراب الأسماء الستة .
	الفصل الرابع :
٧٣	مشابهة بعض الأسماء للأسماء الستة .
٧٦	الأسماء المفردة .
٨٥	الأسماء المثناة .
٨٩	المعرب من مكانين .
	الباب الثانى :
٩١	الدراسة المقارنة .
	الفصل الأول :

٩٥	الأسماء الستة .
	الفصل الثاني :
١٠٥	الأشياء المشابهة للأسماء الستة .
١٠٧	الأسماء المفردة .
١١١	المتنى .
١١٢	المعرب من مكانين .
	الفصل الثالث :
١١٣	لغويو العربية القدامى والمقارنة باللغات السامية .
١٢٠	الخاتمة .
١٢٣	المراجع .
١٣١	الفهرس .

16
a
3

Bibliotheca Alexandrina



1182196

دار
المسلة
للنشر والتوزيع